النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

VISION HOPE
رؤيا أمل

تعزيز الاعتماد على الذات:
التدريب المهني والتقني وتعليم المهارات للشباب في الأردن
2024

د. ماريا ديل مار لوغرونو
جويل ألفونسو

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Bundesministerium für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung

شكر وتقدير

يأتي هذا البحث في إطار مشروع الاستثمار في المستقبل: تعزيز التكامل التعليمي والاجتماعي والاقتصادي للأقليات الصومالية والسودانية واليمنية في الأردن، الذي تنفذه منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بالشراكة مع منظمة رؤيا أمل الدولية، وبدعم مالي من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

جرى تنفيذ هذا البحث بمساهمة فريق أبحاث الحماية الاجتماعية الشاملة والتنمية الاقتصادية في مركز النهضة الاستراتيجي؛ مركز الأبحاث التابع لمنظمة النهضة العربية (أرض)، ويتكون الفريق من: د. ماريا ديل مار لوغرونو، ويسرا حسونة، وخالد جمعة، وتيزيانو أنطونازو وجويل أوروزكو ألفونسو. كذلك؛ نتوجه بالشكر لفريق البرامج في منظمة النهضة العربية (أرض)، وخاصة زينب الخليل، ومروة عبيد، ولمى محافظة وسوسن عواد على دعمهن وتعاونهن لإنتاج هذا البحث.

نتوجه كذلك بجزيل الشكل لجميع الجهات المعنية التي ساهمت في إنتاج هذا البحث وبشكل خاص فوزية عمر موسى من مشروع إصلاح الضمان، ولميس أبو عزيزة من أمالا، وسيلفيا مازوتشين من الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين، ودينا بسلان من مؤسسة سوياً لتنمية المجتمع، ورانيا باكير من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعماد الطاقوز من مؤسسة التدريب المهني، وحكم مهدي من مركز تطوير الأعمال، ود. ربى علاونة من هيئة تنمية وتطوير المهارات التقنية والمهنية، وجولي داليه من الوكالة الفرنسية للتنمية، وكالينا نيكولاييفا من بعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن، وتوماس فينك من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في الأردن، ونور معلول وآلاء القسيس من سفارة سويسرا لدى الأردن والعراق، ونينا سيهرا وميسون حداد من الشؤون العالمية الكندية في الأردن، ورنا عبد اللطيف من اليونسكو، وسوزان قدومي وعبد الكريم بطاينة من كلية الخوارزمي الجامعية التقنية، وزيد القيسي من الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب.

وأخيراً، نتقدم بشكرنا الحار للطلاب الخمسة عشر الذين شاركوا في البحث؛ فلولا تعاونهم وتضافرهم لم يكن هذا البحث ليخرج إلى النور على الإطلاق.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:
منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) (عمان) الدوار الثالث، جبل عمان – شارع زهير ملحس بناية رقم 8 عمان، الأردن.
بريد إلكتروني: consult@ardd-galaid.org
هاتف: 96264617277+

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي	4
مقدمة	7
خلفية	7
نبذة عن البحث	8
أهداف البحث	8
المنهجية	9
تصميم البحث	9
قيود البحث	11
القسم الأول: طالبو اللجوء واللاجئون اليمنيون والصوماليون والسودانيون في الأردن	12
1-1 نظرة عامة على أوجه الضعف الرئيسية	12
1-1-1 الوضع القانوني والتوثيق	12
1-1-2 سبل كسب العيش والدخل والمديونية	14
1-1-3 التعليم	15
القسم الثاني: التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن	16
2-1 نظرة عامة عن التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات	16
2-2 الاستراتيجية الحالية للتعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات	17
2-3 تحديات نظام التعليم والتدريب المهني والتقني الأردني	17
2-4 مبادرات تحسين نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن	20
2-5 التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات للاجئين في الأردن	22
القسم الثالث: التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات لطالبي اللجوء واللاجئين اليمنيين، والصوماليين والسودانيين في الأردن	24
3-1 توفر التعليم والتدريب المهني والتقني والتدريب على المهارات	24
3-2 إمكانية الوصول إلى التعليم والتدريب المهني والتقني والتدريب على المهارات	26
3-2-1 العوائق القانونية والتوثيق	26
3-2-2 الرسوم وفرص التمويل	26
3-3 مدى تقبل التعليم والتدريب المهني والتقني والتدريب على المهارات	27
3-3-1 خيارات التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المفضلة بين اللاجئين	27
3-3-2 جودة التعليم والتدريب المهني والتقني	30
3-3-3 مدى ملاءمة برامج التعليم والتدريب المهني والتقني لاحتياجات اللاجئين وواقعهم	31
القسم الخامس: طريق المضي قُدماً	35
5-1 رسائل دعوة ومناصرة أساسية	35
5-2 التوصيات	35
المراجع	38
الملحق 1: مسح الجهات المانحة الممولة لمشاريع التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات لتعزيز سبل كسب العيش للاجئين في الأردن (5102- 5202)	40

الملخص التنفيذي

خلفية

جرى تنفيذ هذا البحث كجزء من مبادرة «الاستثمار في المستقبل»، وهو مشروع تنفذه منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بالتعاون من منظمة رؤيا أمل الدولية، وبدعم مالي من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. يهدف مشروع «الاستثمار في المستقبل»، من خلال توفير الخدمات القانونية المختلفة وتحسين الفرص التعليمية، إلى تعزيز الوصول الشامل للتعليم للجميع، وضمان حماية الأفراد والمجتمعات الضعيفة والهشة وحمايتهما في الأردن، وخاصة السودانيين والصوماليين واليمنيين. وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يستضيف الأردن 723,886 لاجئاً مسجلاً، منهم 12,767 يمنياً، و4,919 سودانياً و468 صومالياً. وفي حين يشكل السوريون الجزء الأكبر من اللاجئين، فقد لجأت جنسيات أخرى إلى الأردن ووجدت ملاذاً فيه، مثل اليمنيين، والصوماليين والسودانيين. ومن ناحية تاريخية، فقد تجاهل مجتمع المساعدات الدولي والسلطات الأردنية مجتمعات اللاجئين هذه إلى حد ملحوظ، ما أدى إلى تفاقم احتياجاتهم وأوجه الضعف لديهم، بما في ذلك التعليم.

لقد ثبت أن التعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات، كما أكد الميثاق العالمي لشؤون اللاجئين واستراتيجية المفوضية السامية لتعليم اللاجئين لعام 2030 وكذلك التزامات أخرى، هو مسار تعليمي فعال للاجئين للوصول إلى حلول دائمة، إذ أكسبهم المهارات التقنية والشخصية التي يمكنهم استخدامها في بلدهم المضيف عند إعادة توطينهم، أو في أوطانهم الأم إذا ما قرروا العودة إليها طوعاً.

منهجية البحث وأهدافه

يأتي هذا البحث نتيجة رعاية منظمة النهضة العربية (أرض) لـ 15 منحة دراسية تدعم ثلاثة برامج للتعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات للاجئين السودانيين، والصوماليين، واليمنيين والأردنيين الأكثر ضعفاً وتأثراً في كلية الخوارزمي الجامعية التقنية.

يهدف هذا البحث الذي يعتمد نهجاً مختلط الأساليب إلى **1**) توفير تحليل نقدي لنظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن، و**2**) تحليل التحديات، والفرص والثغرات في التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات للاجئين وطالبي اللجوء اليمنيين والصوماليين والسودانيين من حيث مدى التوفر، وإمكانية الوصول ومدى التقبل، و**3**) الدفاع عن الحقوق التعليمية للاجئين السودانيين والصوماليين واليمنيين في الأردن و**4**) تنفيذ نهج الحماية في التعليم من خلال تيسير رحلة التعلم للمستفيدين المختارين.

نظام التعليم والتدريب المهني والتقني الأردني: التحديات والثغرات

1. **إطار حوكمة غير مطبق.** يتّسم إطار حوكمة التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن بمستوى عالٍ من التشتت وعدم الدقة في تحديد اختصاصات الجهات المعنية، ما يؤدي إلى التداخلات، والثغرات، وغياب المساءلة وسوء التنسيق.
2. **التنسيق المنقوص بين الجهات المانحة،** وذلك على الرغم من أن الكثير من هذه الجهات تعتبر التعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات أولوية تنموية متزايدة.
3. **التمويل المحدود والاستراتيجيات المالية غير الفعالة.** تُعد الميزانية العامة المخصصة للتعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات محدودة بالنظر إلى الاحتياجات الحالية. علاوة على ذلك، لا يقوم نظام الإدارة المالية الأردني الذي يحكم قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني على المخرجات أو الأداء، ما لا يزوّد مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني بأية حوافز لتحسين خدماتهم التعليمية.
4. **برامج التعليم والتدريب المهني والتقني عموماً لا يوجهها الطلب بل العرض،** فأداء مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع الخاص أفضل في هذا الصدد من أداء مقدمي الخدمة من القطاع العام. بالإضافة إلى ذلك، يجب اعتبار المهارات الناعمة/الشخصية أساسية مثلها في ذلك مثل المهارات التقنية أثناء تصميم مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات.
5. **ضعف المشاركة مع القطاع الخاص،** مع إدراك الحاجة إلى عقد شراكات أقوى بين القطاعين العام والخاص.
6. **مرافق ومعدات التعليم والتدريب المهني والتقني غير محدّثة و/أو ملائمة،** الأمر الذي يؤدي إلى ضياع فرصة ممتازة لبناء قوى عاملة أردنية أكثر حداثة وقدرة على التنافس.
7. **يفتقر المدرّبون والمعلمون في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني إلى الخبرة العملية والمهارات التربوية اللازمة لتدريب الأجيال الجديدة.**
8. **الإدماج.** على الرغم من أن مشاركة المرأة في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني قد ازدادت تدريجياً في الآونة الأخيرة في الأردن، إلا أنه ما يزال مجالاً يُهيمن عليه الذكور، فضلاً عن محدودية فرص التعليم والتدريب المهني والتقني للأشخاص من ذوي الإعاقة.
9. **الصورة الاجتماعية السيئة عن التعليم والتدريب المهني والتقني لدى الأردنيين.** يُعتبر التعليم والتدريب المهني والتقني خياراً تعليمياً في حال الفشل في المسار الأكاديمي فقط.
10. **محدودية مسارات التحويل من المسار المهني والتقني إلى الأكاديمي وبالعكس.**
11. **الاستثمار المحدود من قبل مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات في الإرشاد والتوجيه المهني.**

الدروس المستفادة

أ. اللاجئون بوصفهم طلاباً في برامج التعليم والتدريب المهني والتقني:

1- **التعلم عملية فردية ينفرد بها كل طالب.**

2- **يمكن أن يتخذ الدافع وراء الالتحاق ببرنامج للتعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات أشكالاً عدة:** تعزيز فرص كسب العيش من خلال اكتساب مهارات تقنية وشخصية جديدة؛ والاهتمام العالي بمجالات التعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات التي يتم تدريب الطلاب عليها، ما يستدعي تكييف هذه الفرص وتخصيصها حسب أفضلياتهم واهتماماتهم؛ وكون قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني البديل الوحيد المتاح أمامهم للمسارات الأكاديمية التقليدية.

3- **ترتبط أسباب الانسحاب من برامج التعليم والتدريب المهني والتقني/التدريب على المهارات بعوامل خارجية** (مثل إعادة التوطين، أو القضايا الصحية، أو إيجاد وظيفة بدوام كامل، وما إلى ذلك،) **وداخلية** (مثل عدم توافق الجدول الزمني، أو البرامج التي لا تلبي توقعات الطلاب الشخصية والمهنية).

4- **يمكن للتحديات المتعلقة بالمواصلات أن تُثني اللاجئين عن المشاركة في برامج التعليم والتدريب المهني والتقني،** إذا كان موقع/مكان مقدم التعليم والتدريب المهني والتقني بعيداً عن مجتمعاتهم.

5- **يعتبر الطلاب اللاجئون أن المهارات الشخصية لا تقل أهمية عن المهارات التقنية،** وخاصة اللغة الإنجليزية.

6- **أعرب الطلاب اللاجئون عن تقديرهم الكبير لفرصة الحصول على خبرة عمل مدفوعة الأجر سواء أثناء تنفيذ برامج التعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات أو في نهايتها.**

7- **يجب أن تستفيد البرامج التعليمية المخصصة لطالبي اللجوء/اللاجئين من تضمين بعدٍ للحماية يكون جزءًا من تصميمها وتنفيذها.**

ب. برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات:

1. **المرونة أساسية لضمان رحلة تعلم ناجحة،** مع أخذ وجوب أن يحقق الطلاب اللاجئون التوازن بين تدريبهم والتزاماتهم المهنية و/أو الشخصية في الاعتبار.

2. **مثلت مدة ثلاثة أشهر لعقد برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات الحد الأدنى المناسب لتزويد الطلاب اللاجئين بمهارات ومعارف جديدة.**

ج. البيئة

1. **إن بيئة التعلم الآمنة والتمكينية هي نتاج مجموعة من العناصر** (كالمعلمين، والمرافق، والمعدات، وزملاء الدراسة، والموظفين والمناهج، وما إلى ذلك).

2. **يعزز التعليم التماسك الاجتماعي بين اللاجئين من مختلف الجنسيات، وبين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.**

3. **يُعدّ دعم العائلة والأصدقاء غاية في الأهمية لأداء الطلاب التعليمي.**

4. **تحسنت السمعة الاجتماعية للطلاب اللاجئين ضمن عائلاتهم ومجتمعاتهم جراء الانخراط في برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني هذا.**

5. **للعوامل الجيوسياسية تأثيرها على رحلة التعلم لطالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين، والسودانيين والصوماليين ولكنها لا تُحددها.** يُستخدم التعليم كآلية تكيف للتعامل مع الاضطرابات الإقليمية.

د. الحلول الدائمة

1. **إعادة التوطين هي الحل الدائم المفضل بين اللاجئين، وهم يعتقدون بأن في مقدور فرص التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات تسريع هذه العملية.**

2. **الاعتماد على الذات كحل دائم بالنسبة للاجئين ليس ممكناً دون سياسات شاملة لسوق العمل.** على سبيل المثال، فتح المزيد من القطاعات المهنية أمام غير الأردنيين، وتوفير تصاريح عمل بتكاليف معقولة.

التوصيات

1. **توصيات للجهات المانحة**

- ينبغي أن يظل تعزيز نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن أولوية.
- التوصل إلى استراتيجية تنسيق مشتركة بين الجهات المانحة في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن وتنفيذها وتحديد (أو إنشاء) آلية تنسيق مركزية.
- يجب أن يكون بُعد الحماية جزءاً من تصميم أي برنامج تعليمي وتنفيذه.
- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص عند تزويدها بالتمويل على ممارسة الشفافية فيما يتعلق برسوم التعليم والتدريب المهني والتقني.

2. **توصيات لمنظمات المجتمع المدني**

- تعزيز التصورات العامة حول تعليم المهارات والتعليم والتدريب المهني والتقني لدى الجماهير العامة من خلال حملات الاتصال والتواصل.
- الترويج لمساق التعليم والتدريب المهني والتقني بين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
- تحسين نُظم الإحالة بين منظمات المجتمع المدني ومقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني.
- تنظيم حملات إعلامية دورية بشأن فرص التعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات للاجئين والأردنيين.
- التعاون مع مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات في توفير برامج تكميلية للمهارات الشخصية للاجئين.

3. **توصيات للقطاع الخاص**

- تحسين فرص التدريب في مكان العمل لطلاب التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات.
- دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بمعلومات محدثة فيما يتعلق باحتياجات السوق من حيث المهارات.
- الانخراط في محادثات وطنية فيما يتعلق بفرص كسب العيش في الأردن لغير الأردنيين.

4. **توصيات للحكومة الأردنية**

- تعزيز الحوار بين الجهات المعنية المتعددة لتقديم توصيات بشأن توفير التعليم والتدريب المهني والتقني، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- مراجعة استراتيجية تمويل مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني.
- التنفيذ السريع لهيكل الحوكمة الحالي لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، بما في ذلك تفعيل عمل هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، وتحسين التنسيق بين جميع الجهات المعنية بالتعليم والتدريب المهني والتقني.
- إعادة النظر في هيكل النظام التعليمي الحالي لتحسين مسارات التحويل.
- توفير المرونة للاجئين فيما يتعلق بـ أ)متطلبات التوثيق، وب) الحدود العمرية.

5. **توصيات لمقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات**

- زيادة الاستثمار في التوجيه والإرشاد المهني للطلاب.
- دمج الموارد التربوية التي ترتكز على الطالب في المناهج الدراسية لتحسين التطوير المهني للمعلمين.
- تحسين الشفافية فيما يتعلق برسوم التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال تحديد أسعار موحدة والإفصاح عنها علناً.
- إدراج خبرة عمل مدفوعة الأجر ضمن منهج التعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات أثناء تنفيذ البرنامج أو في نهايته، سواء لدى مقدم التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات نفسه (الإلحاق بالعمل) أو خارجياً (المؤسسات الخاصة والعامة).
- توفير المزيد من المرونة للاجئين في مجالين رئيسيين. **أ)** اختيار المجال المهني **وب)** الجدول الزمني ومتطلبات الحضور.

مقدمة

خلفية

يُعترف ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات على نطاق عالمي باعتبارها مساراً فعالاً لتزويد اللاجئين بالمهارات التقنية والشخصية التي تسهل اندماجهم في سوق العمل وتعزز اعتمادهم على ذاتهم. يكتسب اللاجئون من خلال التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات مهارات قابلة للتسويق ما يمكنهم من الوصول إلى فرص العمل، وتأسيس الأعمال التجارية والمساهمة في الاقتصاد المحلي. كذلك، تُقدم برامج التعليم والتدريب المهني والتقني للاجئين خيارات بديلة لكسب العيش ما يُقلل من تعرضهم للاستغلال وسوء المعاملة من خلال توفير الاستقلال الاقتصادي. علاوة على ذلك، توفر هذه البرامج فرصاً للتطوير الشخصي والمهني، وتعزيز احترام اللاجئين لذاتهم، وثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على الصمود وسط الشدائد. وأخيراً، تعمل برامج التعليم والتدريب المهني والتقني، من خلال تزويد اللاجئين بالمهارات القابلة للنقل، على دعم الحلول الدائمة من خلال إعدادهم للعودة النهائية المحتملة إلى أوطانهم الأم، أو الاندماج المحلي أو إعادة التوطين ما يُمكنهم من إعادة بناء حياتهم والمساهمة في تنمية المجتمع عند عودتهم.

تتضمن الالتزامات الدولية فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات للاجئين العديد من الاتفاقيات والاستراتيجيات، من بينها الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (2018)، والهدفان رقم 4 و8 من أهداف التنمية المستدامة اللذان يركزان على التعليم الجيد والعمل اللائق والنمو الاقتصادي على التوالي، بالإضافة إلى استراتيجية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعليم اللاجئين لعام 2030 [1] والتزامها المشترك بهدف رقم "15 بحلول عام 2030» الذي يهدف إلى تمكين 15 % من الشابات والشباب اللاجئين من الالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك التعليم والتدريب التقني والمهني، بحلول عام 2030.[2]

وعلى الصعيد الإقليمي، تؤكد الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على الصمود (3RP) على أهمية دعم اللاجئين السوريين في تطوير مهاراتهم من خلال التدريب المهني والتقني لتلبية متطلبات سوق العمل المحلي.[3] وتماشياً مع الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على الصمود، تُعطي خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للأعوام 2020-2022 الأولوية للتعليم والتدريب التقني والمهني وتعليم المهارات، باعتباره محوراً تربوياً لتعزيز سبل عيش اللاجئين واعتمادهم على أنفسهم.

تستضيف المملكة الأردنية الهاشمية 723,886 لاجئاً مسجلاً، ما يجعلها ثاني أكبر دولة مضيفة للاجئين في العالم مقارنة بعدد سكانها. وبين هؤلاء اللاجئين هناك 12,767 يمنياً و4,919 سودانياً و468 صومالياً[4] يمثلون جزءاً صغيراً يبلغ 2.5 % فقط من إجمالي عدد اللاجئين في الأردن.

يلتزم الأردن بالعديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعليم مثل الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة،[5] والميثاق العالمي بشأن اللاجئين[6]، واتفاقيات أخرى كالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 13)، واتفاقية حقوق الطفل (المادة 28)، واتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم. وعلى الرغم من هذه الالتزامات، فما يزال الوصول إلى التعليم الجيد يُمثل تحدياً للاجئين في الأردن، وخاصة اليمنيين والصوماليين والسودانيين منهم.

وعلى الرغم من دعوة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى «نهج اللاجئين الموحد»، فلا يزال طالبو اللجوء واللاجئون اليمنيون، والصوماليون والسودانيون المقيمون في الأردن، يواجهون مجموعة من أوجه الضعف والتي تشمل تقييد الوصول إلى فرص كسب العيش، وضعف دخل الأسر المعيشية، وارتفاع مستويات المديونية، والتمييز المتجذر في عوامل عدة مثل الجنسية، أو العرق، أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية أو الوضع القانوني. وقد أدى استثناء هذه الفئات من ميثاق الأردن لعام 2016 والمراجعات اللاحقة له إلى جانب غياب الحلول الدائمة، إلى تفاقم هذه التحديات.

1 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «استراتيجية التعليم لعام 2030: استراتيجية لإدماج اللاجئين» (أيلول/سبتمبر 2019)، https://reliefweb.int/report/world/refugee-education-2030-strategy-refugee-inclusion?gad_source=1&gclid=CjwKCAjw0YGyBhByEiwAQmBEWqTZCbR06aasxa-rDoE7C-SO-_R0UMgt06pk4Y_quAv3wbkWN2QcG-EhoC-dMQAvD_BwE

2 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خارطة طريق *15* بحلول *2030*: توسيع التعليم العالي والمهارات والاعتماد على الذات للاجئين، https://www.unhcr.org/media/15by30-roadmap-expanding-higher-education-skills-and-self-reliance-refugees

3 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظرة عامة على الاستراتيجية الإقليمية للخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على الصمود لعام 2024، (آذار/مارس 2024) https://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2024/03/3RP_RSO_2024_.pdf

4 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللاجئون وطالبو اللجوء المسجلون في الأردن (اعتباراً من 31 مارس/آذار 2024) (نيسان/أبريل 2024) https://data.unhcr.org/en/documents/details/108075

5 "ضمان تعليم جيد وعادل وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، https://sdgs.un.org/goals/goal4

6 الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (2018)، 26، https://globalcompactrefugees.org/sites/default/files/2019-12/Global%20compact%20on%20refugees%20EN.pdf

نبذة عن البحث

جرى تنفيذ هذا البحث كجزء من مبادرة «الاستثمار في المستقبل»، وهو مشروع تنفذه منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بالتعاون مع منظمة رؤيا أمل الدولية، وبدعم مالي من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. مشروع «الاستثمار في المستقبل» هو جزء لا يتجزأ من استراتيجية التعليم في منظمة النهضة العربية (أرض) التي تتبع نهجاً شاملاً للتعليم، الأمر الذي يقتضي ضمان الوصول إلى التعليم الجيد وفرص التعلم مدى الحياة للجميع، وهو ما نعتقد بضرورته للتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الحماية وتمكين التحول والتماسك الاجتماعيين بصورة إيجابية ودائمة. يهدف المشروع من خلال مبادرات التعليم الشامل إلى توفير الخدمات القانونية وتعزيز الفرص التعليمية لمجتمعات السودانيين، والصوماليين واليمنيين، فضلاً عن السكان الأردنيين المضيفين، بهدف التأثير على التغيير على المستوى الفردي، والمجتمعي، والوطني والسياسي.

وكجزء من هذا المسعى، موّلت منظمة النهضة العربية (أرض) 15 منحة دراسية لتسهيل برنامج للتدريب المهني والتقني مدته ثلاثة أشهر في كلية الخوارزمي الجامعية التقنية لأفراد من طالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين، والصوماليين والسودانيين والأردنيين الأكثر ضعفاً وتأثراً كذلك، بهدف تحسين فرصهم في كسب العيش والحماية، الأمر الذي يتجلى في التعليم الجيد الشامل.

وفي حين يشمل التعليم نطاقاً واسعاً، بما في ذلك تنمية الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي والثانوي ومحو الأمية للبالغين وأكثر من ذلك، فقد اختارت منظمة النهضة العربية (أرض) التركيز على التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات لعدة أسباب:

1. التصدي للفجوة القائمة في المهارات بين الشباب الأردني ومتطلبات المهارات في سوق العمل المحلي.
2. يُعترف بالتعليم والتدريب المهني والتقني باعتباره مساراً فعالاً وكفؤاً لتحسين فرص كسب العيش للاجئين.
3. المساهمة في تعزيز قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن تماشياً مع الأولويات التعليمية والاقتصادية للحكومة الأردنية.[7]

ينقسم البحث إلى أربعة أقسام، بحيث يتطرق الأول إلى نقاط الضعف القانونية، والاقتصادية والتعليمية، التي تواجه طالبي اللجوء واللاجئين اليمنيين والصوماليين والسودانيين في الأردن؛ ويُقدم القسم الثاني لمحة عن نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن؛ في حين يركز القسم الثالث على التحديات، والفرص والثغرات في التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات لطالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين والصوماليين والسودانيين. وأخيراً، يستعرض القسم الرابع طريق المضي قُدماً بالتركيز على رسائل الدعوة والمناصرة الرئيسية، وتقديم توصيات أساسية للجهات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والحكومة الأردنية ومقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات.

أهداف البحث

تناول المكوّن البحثي لهذا المشروع أربعة أهداف مختلفة، على النحو المطلوب من المشروع:

1 تقديم تحليل نقدي لنظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن.

2 تحليل التحديات، والفرص والثغرات في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات لطالبي اللجوء واللاجئين اليمنيين، والصوماليين والسودانيين، من حيث التوفر، وإمكانية الوصول ومدى التقبل.

3 الدفاع عن الحقوق التعليمية لطالبي اللجوء واللاجئين اليمنيين، والصوماليين والسودانيين والمجتمعات المضيفة في الأردن.

4 تنفيذ نهج الحماية في التعليم: تسهيل رحلة التعلم للمستفيدين المختارين، الذين تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 28 عاماً من مجتمعات اللاجئين اليمنيين والصوماليين والسودانيين في الأردن، والأردنيين الأكثر ضعفاً وتأثراً من خلال التدريب المهني والتقني/التدريب على المهارات لتعزيز فرصهم في كسب العيش.

7 انظر رؤية التحديث الاقتصادي، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية للأعوام 2016-2025، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل للأعوام 2011-2020، والاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني للأعوام 2023-2027.

المنهجية

تصميم البحث

تـم إجـراء هـذا البحـث، الـذي تـم تطويـره مـن شـباط/فبراير 2023 إلى نيسـان/أبريل 2024، بتطبيـق **نهـج مختلـط الأسـاليب** يسـتخدم أسـاليب بحـث نوعية إلى حد كبير.

علاوة على ذلـك، تجـدر الإشـارة إلى أن هـذا البحـث اعتمـد **نهجاً قطاعياً**، أي جـرى تحليـل التعليـم والتدريـب المهنـي والتقنـي وتعليـم المهـارات كجـزء مـن التعليـم أو قطـاع فيـه، بمـا في ذلـك بُعـد التحليـل الإنسـاني، مـع أخـذ موضوعـات الدراسـة (طالبـي اللجوء/اللاجـئين اليمنـيين والصومالـيين والسودانيين) في الاعتبار.

بعـد إجـراء مراجعـة مكتبيـة شـاملة فـيما يتعلـق بنظـام التعليـم والتدريـب المهنـي والتقنـي الأردني والوضـع القانـوني والاقتصـادي والاجتماعـي لطالبـي اللجوء/اللاجـئين اليمنـيين والصومالـيين والسـودانيين في الأردن، أجـرت منظمـة النهضـة العربيـة (أرض) **6 مـن نقاشـات مجموعـات التركيـز** مـع مسـتفيدين محتمـلين -إذ كانـت اثنتـان مـن هـذه النقاشـات أوّليـتين، أمـا الأربعـة الأخـرى فكانـت منظّمـة. جـرى تنظيـم النقـاشين الأوليـين حسـب الوضـع القانـوني (للاجئين/المجتمعـات المضيفـة) لتحديـد التوجهـات والاحتياجـات المشتركـة داخـل مجتمعـات اللاجـئين، بالإضافـة إلى الفروقـات بين اللاجـئين والأردنـيين في الأبعـاد التـي خضعـت للتقييـم. أمـا نقاشـات مجموعـات التركيـز الأربعـة المتبقيـة، فقـد نُظمـت حسـب الجنسـيات المشـاركة في المشروع (من يمنيين، وصوماليين، وسودانيين وأردنيين) للتأكد من الاختلافات وأوجه الشبه التي تواجه كل جنسية في الأبعاد المقيّمة.

- **نقـاش مجموعـة التركيـز (الأوليـة) 1 (16/03/2023):** مجموعـة مختلطـة (إنـاث وذكـور 4:4): مـن الأردنيـين واليمنيـين والصوماليـين (نصفهم أردنيون والنصف الآخر من اللاجئين: 4 :2:2).
- **نقـاش مجموعـة التركيـز (الأوليـة) 2 (26/04/2023):** مجموعـة مختلطـة مكونـة مـن لاجئـين فقـط (إنـاث وذكـور 4 :4): مـن اليمنيـين والصوماليين والسودانيين (3: 3: 1)
- **نقاش مجموعة التركيز (المنظمة) 3 (26/04/2023):** مجموعة مختلطة مكونة من لاجئين فقط (إناث وذكور 3: 5): يمنيون.
- **نقاش مجموعة التركيز (المنظمة) 4(26/04/2023):** مجموعة من اللاجئين مكونة من ذكور فقط (0: 4): صوماليون.
- **نقاش مجموعة التركيز (المنظمة) 5 (26/04/2023):** مجموعة مختلطة مكونة من لاجئين فقط (إناث وذكور 2: 0): سودانيون.
- **نقاش مجموعة التركيز (المنظمة) 6 (27/04/2023):** مجموعة مختلطة مكونة من أردنيين فقط (إناث وذكور 4: 5).

هدفـت نقاشـات مجموعـات التركيـز هـذه إلى **1)** جمـع المعلومـات بين المسـتفيدين المحتمـلين فـيما يتعلـق بخمسـة أبعـاد رئيسـية (المعلومـات الشـخصية، والخلفيـة التعليميـة، والـخبرة المهنيـة، والدافـع، ومجـالات الاهـتمام): و**2)** تقييـم أهليـة المسـتفيدين المحتمـلين ومـدى ملاءمتهـم للالتحـاق ببرنامج المنح الخاص بالتعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات.

جـرى في بدايـة كل نقـاش مجموعـة تركيـز توزيـع **اسـتبيان فـردي** على كل مسـتفيد محتمـل بهـدف جمـع بيانـات حـول خلفيـة المسـتفيدين التعليميـة، ووضعهـم الوظيفـي الراهـن، واهتماماتهـم، وخبرتهـم في مجـال التعليـم والتدريـب المهنـي والتقنـي. وقـد اسـتلم كل واحـد منهـم إلى جانـب الاسـتبيان الفـردي **تقيـيماً ذاتيـاً للمهـارات التقنيـة والشـخصية** مـن أجـل تزويـد منظمـة النهضـة العربيـة (أرض) بفكـرة عـن القـدرات المُبلـغ عنهـا ذاتيـاً في مختلـف المجـالات التقنيـة فـضلاً عـن القـدرات الفرديـة والجماعيـة. ويسـتند التقييـم الـذاتي للمهـارات التقنيـة إلى التقييـم الـذي صممتـه وزارة العمـل الأمريكيـة،[8] في حين أن التقييـم الـذاتي للمهـارات الشـخصية هـو تكييف/تخصيـص لتقييـم خدمـة الوظائـف الوطنيـة الخـاص بالمجلـس الثقـافي البريطاني[9].

أتاحـت المعلومـات المسـتقاة مـن نقاشـات مجموعـات التركيـز، والاسـتبيان والتقيـيمات الذاتيـة لمنظمـة النهضـة العربيـة (أرض) تصميـم ملـف تعريـف فردي لكل مستفيد محتمل يحوي في نهايته توصية بشأن المسار الأنسب لهذا المستفيد. وقد تم تحديد ثلاثة مسارات لمختلف المستفيدين:

- **المسار الأول:** الشباب في حالات الضعف (كمشاكل الصحة العقلية، والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، والإعاقات...).
- **المسـار الثـاني:** الشـباب الذيـن بـدأوا حياتهـم المهنيـة مؤخـراً أو يرغبـون في الـشروع فيهـا. وفي الوقـت الـذي قـد يكـون لـدى بعضهـم فيـه تفضيـل واضـح لمجـالات مهنيـة معينـة، فقـد لا يكـون لـدى البعـض الآخـر التفضيـل ذاتـه، الأمـر الـذي اسـتدعى التوصيـة بتقديـم الاستشـارة المهنيـة أيضاً.
- **المسار الثالث:** الشباب الواعد الذي يبحث عن فرص التعليم العالي/المتقدم.

ومـع ذلـك، ثبـت أن بعـض ملفـات التعريـف غير حاسـمة نظـراً لأن المسـتفيدين المحتمـلين **أ)**قـد حـددوا مجـالات عمـل متعـددة يرغبـون في العمـل فيهـا غير أنهـم لم يكونـوا واضحين بشـأن مـا يريـدون اختيـاره منهـا، أو **ب)** لم يعرفـوا مـا هـي القطاعـات المهنيـة التـي يرغبـون في العمـل فيهـا. وبالتـالي، قدمت منظمة النهضة العربية (أرض) خدمات الإرشاد المهني لهؤلاء المستفيدين المحتملين.

8 https://www.careeronestop.org/ExploreCareers/Assessments/self-assessments.asp

9 https://nationalcareers.service.gov.uk/discover-your-skills-and-careers/

عُقدت جلسات الإرشاد المهني الخمس من خلال **مقابلات معمّقة**، حيث اعتمد فريق البحث نهج التوجه التنموي والذي يتميز بـ **1)** إثارة فكرة أن الحياة المهنية هي عملية و**2)** استخدام لغة وصفية وتوضيحية للتعامل مع عملية التطور الوظيفي. ومن هذا النهج، تُفهم عملية الإرشاد المهني على أنها «محاولة تكوين صورة دقيقة وشاملة عن التطور الوظيفي للعميل وتشجيعه على «المضي قُدماً» في تطوره نحو وعي أكبر بالذات والوضع والكفاءة في صنع القرار.»[10]

وطُرحت أسئلة المقابلة بعد تعديل إطار «FIRST»: التركيز، والمعلومات، والواقعية، والنطاق والتكتيك. وقد شملت بعض التقنيات التي طبقها فريق البحث تحديد الغرض من المقابلة، ومحاولة خلق بيئة ودية، وتوفير المعلومات، وتحديد بعض احتياجات الشخص الذي تجري مقابلته.

سمحت هذه العملية برمّتها لدائرة البرامج في منظمة النهضة العربية (أرض) باختيار المشاركين النهائيين ومطابقتهم مع برنامج ومؤسسة التعليم والتدريب المهني والتقني المناسبين. وقد حددت منظمة النهضة العربية (أرض) أكثر من خمسين جهة من مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات من القطاعين العام والخاص، اختارت من بينهم 16 مقدماً للخدمة وتواصلت مع ثمانية عبر البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية.[11] استند اختيار مقدم التعليم والتدريب المهني والتقني إلى المعايير التالية: **1)** توفر برامج التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات التي تناسب اهتمامات المستفيدين، و/أو القدرة على تصميمها بما يتناسب مع احتياجات المستفيدين واهتماماتهم؛ و**2)** مدى التقبل والخبرة السابقة مع اللاجئين؛ و**3)** متطلبات التسجيل والالتحاق؛ و**4)** القدرة على تحمل الرسوم. وعليه، جرى اختيار ثلاثة من مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني وفقاً لهذه المعايير: كلية الخوارزمي الجامعية التقنية، وكلية لومينوس الجامعية التقنية وشركة أفضل المساندين، ليتم في النهاية اختيار كلية الخوارزمي كمركز التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات لتنفيذ برنامج المنح المقدّم من منظمة النهضة العربية (أرض) بالشراكة مع منظمة رؤيا أمل الدولية، وذلك لأنها كانت المؤسسة الوحيدة من بين المؤسسات المختارة التي قدمت اعتماداً رسمياً للطلاب عند استكمالهم الدورة، فضلاً عن تقديمها التعليم والتدريب المهني والتقني في جميع مجالات العمل التي اهتم بها الشباب (مع ضمان المساواة في الوصول إلى الفرص التعليمية). هذا ووفرت كلية الخوارزمي مرونة فيما يتعلق بوثائق التسجيل/الالتحاق، إلى جانب خبرتها الكبيرة في تدريب اللاجئين من جميع الجنسيات (بما يشمل اليمنيين، والصوماليين والسودانيين)، كما لبى مقترحها المالي الميزانية التي خصصتها منظمة النهضة العربية (أرض) وأمل رؤيا الدولية للبرنامج.

وبمجرد اختيار المستفيدين البالغ عددهم 15 مشاركاً وتأكيد مشاركتهم وبدء تدريبهم على التعليم المهني والتقني/المهارات، قامت منظمة النهضة العربية (أرض) بمتابعة رحلة التعلم في كلية الخوارزمي الجامعية التقنية ورصدها. استندت عملية الرصد إلى دراسات استقصائية أساسية ونهائية تناولت أربعة أبعاد: الشخصي، والقانوني، والاجتماعي والبيئي. وكذلك جرى إنشاء مجموعة على الواتساب مع المشاركين لأغراض الرصد. هدفت عملية الرصد الفردية هذه خلال منحة التعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات إلى الحصول على رؤية شمولية لرحلة التعلم الخاصة بهم للتوصل في نهاية المطاف إلى فهم أفضل للعوامل الرئيسية في نجاح الطلاب. وقد تم أيضاً توثيق المستفيدين الذين **انسحبوا** من البرنامج بمجرد اختيارهم (أو بعد وقوع الاختيار الأولي عليهم) أو أثناء الدورة.

فيما يتعلق بتحليل نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن والتعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات للاجئين، أجرت منظمة النهضة العربية (أرض) **13 مقابلة لمقدمي معلومات رئيسيين** مع مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاعين الخاص والعام (مركز تطوير الأعمال، ومشروع إصلاح الضمان، وأمالا، ومؤسسة سوياً لتنمية المجتمع، والهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين، ومؤسسة التدريب المهني)، والهيئات الحكومية (هيئة تنمية وتطوير المهارات التقنية والمهنية)، والجهات المانحة (الوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والشؤون العالمية الكندية، وسفارة سويسرا لدى الأردن، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)).

علاوة على ذلك، استضافت منظمة النهضة العربية (أرض) في 13 حزيران/يونيو 2023 و29 نيسان/أبريل 2024 اجتماعي طاولة مستديرة لمناقشة النتائج الأولية والنهائية لهذا البحث على التوالي. وقد جمع هذان الحدثان الجهات المعنية من مختلف القطاعات (وكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، ومقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني من القطاعين العام والخاص، والجهات المانحة، والهيئات الحكومية، وما إلى ذلك) العاملة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات في الأردن. وقد جرى أيضاً تضمين ملاحظات هذه الجهات وأفكار ممثليها في هذا البحث.

10 كيد، جيه إم. «مقابلة الاستشارة المهنية.» في إعادة التفكير في التعليم والتوجيه: النظرية والسياسة والممارسة، تحرير ايه جيه واتس، وبي لو، وجيه كيلين، وجيه إم كيد، وآر. هوثورن (.Kidd, J. M. «The Career Counselling Interview.» In Rethinking Careers Education and Guidance: Theory, Policy and Practice, edited by A. G. Watts, B. Law, J. Killeen, J. M. Kidd, and R. Hawthorn) (لندن: روتليدج، 1996.)، 194 -195.

11 1) كلية الخوارزمي الجامعية التقنية، 2) كلية لومينوس الجامعية التقنية، 3) مدرسة ثيودور شنلر، 4) أكاديمية بيت باريس، 5) وصل للتوعية والتثقيف، 6) معهد الميديا الإبداعية (SAE) الأردن، 7) أكاديمية لافال، 8) شركة أفضل المساندين.

قيود البحث

ينبغي أخذ بعض القيود في عين الاعتبار.

أولاً، **استقرار مجموعة التحليل**، أي المستفيدين. تمثل أحد أهداف هذا البحث في رصد رحلة 15 طالباً منذ اختيارهم حتى انتهائهم من التدريب الخاص بالتعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات. ومع ذلك، فإن مجموعة الطلاب الخمسة عشر التي اختيرت في البداية لم تكن هي ذاتها التي استكملت برنامج التدريب؛ إذ جرى توثيق حالات انسحاب في مراحل مختلفة من عملية البحث إلا أنها حدثت بشكل رئيسي قبل توقيع عقد قبول منحة التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات مباشرة.

ثانياً، الافتقار إلى **بيانات مصنفة حسب الجنسيات غير السورية من مصادر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:**

- **أداة مسح التدريب المهني الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:** أجرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مسحاً لمقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني العاملين في أنحاء الأردن. وجرى تصنيف البيانات حسب مجموعة من المتغيرات المختلفة، بما في ذلك الجنسية. ومع ذلك، فإن الأداة تُفرّق فقط بين الأردنيين واللاجئين السوريين وغير السوريين دون توفير بيانات مصنفة واضحة ضمن هذه الفئة الأخيرة.
- **إطار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتقييم الضعف للاجئين المقيمين في المجتمعات المضيفة لعام 2022:** ترحب منظمة النهضة العربية (أرض) بمساعي المفوضية لتضمين بيانات اللاجئين غير السوريين في تقييمها السنوي لنقاط الضعف للاجئين المقيمين في المجتمعات المضيفة، إلا أن الكثير من البيانات غير مصنفة حسب الجنسية وتندرج تحت فئة «اللاجئين غير السوريين» العامة.

إن من شأن قيام المفوضية ومصادر أخرى بتصنيف البيانات حسب الجنسية (مع عدم الاكتفاء بمسمى «لاجئ غير سوري» أو «لاجئين من جنسيات أخرى») إثراء هذا البحث وتسهيل إجرائه.

وأخيراً، واجهتنا بعض التحديات في إشراك بعض الجهات المعنية، لاسيما الجهات المانحة منها أثناء هذا البحث. على الرغم من نجاح منظمة النهضة العربية (أرض) في إجراء مقابلات مع عينة تمثيلية من الجهات المانحة التي تدعم برامج التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن، إلا أن بعض الجهات لم تستجب لاستفساراتنا. ونأمل أن يتم تصويب هذا الوضع في الأبحاث المستقبلية.

القسم الأول:
طالبو اللجوء واللاجئون اليمنيون والصوماليون والسودانيون في الأردن

1-1 نظرة عامة على أوجه الضعف الرئيسية

يواجه طالبو اللجوء/اللاجئون اليمنيون، والصوماليون والسودانيون في الأردن العديد من أوجه الضعف المترابطة. بُغية تقديم نظرة عامة على هذه النواحي، تعمقت منظمة النهضة العربية (أرض) في البحث في ثلاثة أبعاد رئيسية: 1) الوضع القانوني والوثائق، و2) سبل كسب العيش والدخل والمديونية، و3) التعليم. استخدمت هذه المراجعة الأدبية مصدرًا رئيسياً هو إطار تقييم الضعف: المسح السكاني للاجئين المقيمين في المجتمعات المضيفة- الأردن *2022* (المشار إليه فيما يلي بإطار تقييم الضعف لعام *2022)* والذي تُجريه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سنوياً.

1-1-1 الوضع القانوني والتوثيق

من منظور قانوني دولي، من المهم الإشارة إلى أن الأردن **لم يصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أو برتوكولها لعام 1967**، ما يعني بأنه غير ملزم قانونياً بالالتزامات المنصوص عليها في هاتين الاتفاقيتين. ومع ذلك، تحظر المادة 21 (1) من الدستور الأردني تسليم اللاجئين السياسيين.[12] بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الدول، بما فيها الأردن، مُلزمة بمبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه في القانون العرفي الدولي والذي يحظر الطرد القسري للاجئين أو إعادتهم قسراً إلى بلد تكون فيه حريتهم وأرواحهم معرضة للخطر.

علاوة على ذلك، ليس لدى الأردن قانون أو سياسة رسمية خاصة باللاجئين أو اللجوء، إذ إن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين هي المسؤولة عن تحديد وضع اللاجئين بموجب مذكرة تفاهم عام 1998 بين وكالة الأمم المتحدة للاجئين والحكومة الأردنية.

ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أنه في كانون الثاني/يناير 2019، قررت الحكومة الأردنية تعليق قيام المفوضية بتسجيل طالبي اللجوء واللاجئين غير السوريين، ما أدى إلى التمييز فعلياً ضدهم على أساس جنسيتهم. وقد أدى حظر التسجيل هذا إلى خلق فجوة قانونية بين طالبي اللجوء/اللاجئين غير السوريين الذين وصلوا إلى الأردن قبل كانون الثاني/يناير 2019 وبعده، ما أدى إلى حرمان أولئك الذين وصلوا بعد هذا التاريخ من القدرة على التقدم بطلب اللجوء، أو الحصول على وضع قانوني أو الحصول على المزايا ذات الصلة مثل إعادة التوطين أو المساعدة الإنسانية.

لقد أثر هذا الحظر بوجه خاص على طالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين، ما أدى إلى إدامة الفوارق القائمة بين الأفراد المسجلين وغير المسجلين. وفي عام 2015، قدرت دائرة الإحصاءات العامة عدد اليمنيين الذين يعيشون في الأردن بحوالي 31 ألفاً، وهو رقم كبير مقارنة بأولئك المسجلين لدى المفوضية. وقد حصل العديد من اليمنيين على تصاريح إقامة عبر طرق مختلفة مثل تأشيرات الطلاب، أو العمل أو الترتيبات غير الرسمية دون إضفاء الصفة الشرعية على وضعهم.[13]

تؤثر الحقوق المحدودة المتعلقة بالوضع القانوني "المتضائل" لهذه الجاليات على ظروفها الاجتماعية والاقتصادية مباشرة، بما في ذلك قدرتها على العمل بحرية. ويواجه طالبو اللجوء/اللاجئون غير السوريين في الأردن تحديات عديدة في هذا الصدد:

أ. تصريح العمل

بموجب قانون العمل الأردني، يجب على العمال غير الأردنيين الحصول على تصريح عمل من وزارة العمل ليتمكنوا من العمل في الأردن بصفة شرعية. وقد يتم فرض غرامات وعقوبات أخرى على أصحاب العمل والعمال الأجانب في آن معاً في حال عدم اتباعهم الإجراءات القانونية.[14] ومن بين هذه العقوبات بحسب منظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان، نفذت السلطات الأردنية الاعتقال، والحبس **والترحيل وهو ما ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية**، الذي يُعد عماد القانون الدولي للاجئين.[15] على الرغم من الاتهامات، تدّعي الحكومة الأردنية بأنها « تُطبق مبدأ عدم الإعادة القسرية بشكل فعال في تعاملها مع اللاجئين على الأراضي الوطنية».[16]

12 المادة 21 (1) لسنة 1952 من دستور المملكة الأردنية الهاشمية.

13 سولين المجالي، ملجأ محفوف بالمخاطر: طالبو اللجوء اليمنيون في الأردن (شباط/ فبراير *2022)*، https://sanaacenter.org/publications/main-publications/16557.

14 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، العمل في الأردن، https://help.unhcr.org/jordan/en/helpful-services-unhcr/working-in-jordan/.

15 هيومان رايتس ووتش، الأردن، ترحيل طالبي اللجوء اليمنيين (آذار/مارس 2021)، https://www.hrw.org/news/2021/03/30/jordan-yemeni-asylum-seekers-deported.

16 تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل – الأردن، الملحق 1: A/HRC/40/10/Add.1.

القدرة على تحمل التكاليف هي المشكلة الرئيسية التي تعيق الحصول على تصريح عمل. وبحسب وزارة العمل، تتراوح رسوم إصدار تصاريح العمل أو تجديدها، بما في ذلك المبالغ الإضافية، من 150 إلى 2,229 ديناراً أردنياً،[17] وذلك حسب القطاع، ومهارات العامل والمدة.[18] وبموجب القانون، يقع عبء دفع رسوم تصريح العمل على عاتق **صاحب العمل**. لكن في الواقع، وعلى الرغم من التوجه الإيجابي لتقليص التكلفة المادية، يتردد أصحاب العمل في تحمل التكاليف، مما يضطر طالبي اللجوء واللاجئين إلى دفع حصة أو الرسوم بأكملها في حال رغبتهم في العمل. وبخلاف اللاجئين السوريين، لم يشمل ميثاق الأردن الصادر في عام 2016 العمال اليمنيين، والصوماليين والسودانيين، وبالتالي فهم لا يتمتعون بإعفاء من رسوم تصاريح العمل، الأمر الذي يصعب وصولهم إلى سوق العمل.[19] على الرغم من جهود الدعوة والمناصرة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في الدعوة إلى تمديد هذا الإعفاء للاجئين غير السوريين، تعد رسوم تصاريح العمل العائق الرئيسي أمام هذه المجتمعات في الأردن. وتُعتبر **البيروقراطية المفرطة والمدة الطويلة التي تستغرقها إجراءات تقديم طلبات تصاريح العمل** تحديات أخرى تواجه العمال الأجانب، بما يشمل اللاجئين منهم.

ب. القطاعات المهنية المغلقة

لا يمكن لطالبي اللجوء/اللاجئين في الأردن، نظراً لوضعهم الأجنبي، العمل في جميع القطاعات المهنية، ولكن يسمح لهم بذلك في تلك التي تُعلن وزارة العمل عن توفرها لغير الأردنيين فقط.[20] وتندرج ضمن هذه القائمة وظائف متدنية المهارات مثل عامل في مصنع للبلاستيك أو عامل غسيل سيارات، ولكن، ثمة أيضاً وظائف فنية عالية المهارات مثل خبير شبكات حاسوب أو مسؤول أمن طيران.

ج. الوضع القانوني للاجئين مقارنة بالعامل الرسمي

منذ عام 2020، «يحتاج» طالبو اللجوء/اللاجئون غير السوريين في الأردن «(...) إلى اختيار الاحتفاظ بطلب الحماية الدولية الخاص بهم أوالتقدم بطلب الحصول على تصريح عمل.»[21] ذكرت دراسة أجرتها د. روشيل جونستون وآخرون أن «المسؤولين الحكوميين أبلغوا طالبي اللجوء واللاجئين اليمنيين بأن عليهم إلغاء تسجيلهم لدى المفوضية في حال رغبتهم في التقدم بطلب الحصول على تصريح عمل»[22] وأنه «جرى احتجاز اثنين من اللاجئين السودانيين لتقدمهما بطلب الحصول على تصاريح عمل.»[23]بمعنى آخر، على الرغم من عدم وجود سياسة أو تشريع رسمي صادر عن وزارة الداخلية أو وزارة العمل، يتعارض الاحتفاظ بالوضع القانوني للاجئ والعمل بصفة رسمية في حالة طالبي اللجوء/اللاجئين غير السوريين.

د. قيود التنقل

عامة، يتمتع طالبو اللجوء/اللاجئون اليمنيون، والصوماليون والسودانيون، بحرية التنقل محلياً في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، لا يجوز لأولئك غير المسجلين لدى المفوضية أو ممن لا يحملون جميع الوثائق القانونية المطلوبة مغادرة مكان سكنهم؛ إذ باستطاعة السلطات الأردنية توقيفهم ليواجهوا تبعات قانونية وخيمة، بما في ذلك الترحيل، الأمر الذي يُقلص فرصهم في كسب العيش إذ يتعين عليهم العمل داخل مجتمعهم أو بالقرب منه فقط.

يُعد **التوثيق** مصدر قلق قانوني آخر بالنسبة لطالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين، والصوماليين والسودانيين. وكما يشير بحث أجرته منظمة النهضة العربية (أرض)[24]، ففي سياقات النزوح القسري، يفتقر عدد كبير من النازحين إلى وجود الوثائق القانونية والمدنية السليمة، الأمر الذي يمنعهم من التمتع بحرية التنقل والحصول على خدمات التعليم والصحة وأية خدمات عامة أخرى.

ينبع التحدي الأول المتعلق بالوثائق من القيود التي فرضتها الحكومة في كانون الثاني/يناير 2019، إذ مُنع اليمنيون والسودانيون والصوماليون الذين وصلوا إلى المملكة بعد هذا التاريخ من التسجيل كلاجئين لدى المفوضية، ما جعلهم غير مؤهلين للحصول على بطاقة الخدمة الصادرة عن المفوضية والاستفادة منها.

17 على سبيل المثال، تبلغ تكلفة تصريح العمل الصادر لمدة ستة أشهر للعامل ذي المهارات المتخصصة 2,200 دينار أردني، في حين تبلغ تكلفة تصريح العمل العام لمدة سنة 400 دينار أردني.

18 مركز عدالة للمعلومات القانونية، نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين رقم 3 لسنة *2022*، الجريدة الرسمية رقم 5765 (شباط/فبراير 2022)، http://www.adaleh.info/Art.aspx?Typ=2&Id=1356.

19 في نيسان/أبريل 2016، أعلنت الحكومة الأردنية إعفاء اللاجئين السوريين من دفع الرسوم المتعلقة بإصدار تصاريح العمل، أو تجديدها أو الطوابع حتى نهاية ذلك العام. وقد جددت السلطات الأردنية الإعفاء حتى نهاية العام 2023. انظر وزارة العمل، العمالة من اللاجئين السوريين،https://www.mol.gov.jo/AR/Pages/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

20 https://www.mol.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Info_Page/%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9.pdf.

21 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إطار تقييم الضعف: المسح السكاني للاجئين الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة – الأردن 2022 (20 حزيران/يونيو 2022)، 152، https://data.unhcr.org/en/documents/details/93754.

22 د. روشيل جونستون ودينا بسلان وآنا كفيتينج، إعمال حقوق طالبي اللجوء واللاجئين في الأردن من دول أخرى غير سوريا مع التركيز على اليمنيين والسودانيين (نيسان/أبريل 2019)، 23.

23 المرجع ذاته

24 ورقة عمل لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بعنوان خدمات التوثيق للاجئين السوريين في الأردن: الممارسات الجيدة والتحديات، 2020، https://ardd-jo.org/publication/documentation-for-syrian-refugees-in-jordan-good-practices-and-challenges-working-paper/

ثانياً، ثمة مسألة أخرى تتعلق بالوثائق هي تلك المرتبطة **بدخولهم**. على عكس اللاجئين السوريين الذين عبروا الحدود البرية، فقد جاء معظم طالبي اللجوء/اللاجئين هؤلاء إلى الأردن جواً، ما يعني أنهم كانوا يحملون جواز سفر ساري المفعول في ذلك الوقت. وفي العموم، قدم اليمنيون والسودانيون إلى الأردن بتأشيرة طبية. كذلك، هاجر العديد من السودانيين إلى الأردن للعمل وقرروا البقاء فيه قبل تصاعد النزاع في وطنهم.[25] ومع ذلك، ثمة حالات مسجلة دخل فيها بعض الصوماليين إلى البلاد بوثائق مزورة.[26]

وأخيراً، ثمة نقص ملحوظ في الوثائق المحدثة وفي الوصول إلى الإجراءات المدنية والقانونية ذات الصلة نظراً لإحجام هذه الجاليات أو عجزها عن استخدام خدمات قنصليتهم الوطنية. يواجه طالبو اللجوء/اللاجئون السودانيون مشكلة عدم الرغبة، إذ تعاونت السفارة السودانية مع السلطات الأردنية لترحيل طالبي اللجوء/اللاجئين السودانيين في عام 2015،[27] وهناك تقارير عن وجود حالات مضايقة ارتكبها موظفون من السفارة بحقهم.[28] أما بالنسبة للصوماليين، فيختلف الوضع إلى حد ملحوظ؛ فمع عدم وجود سفارة صومالية في الأردن، يتعيّن عليهم مخاطبة السفارة الصومالية في الرياض رسمياً لإطلاعها على احتياجاتهم القنصلية. لكن في الواقع، غالباً ما يعتمد أفراد الجالية الصومالية على الأقارب، أو الأصدقاء، أو المعارف أو جهات الاتصال غير الرسمية للتعامل مع المسائل مباشرة في الصومال، أو السفارات الصومالية الموجودة في مصر أو المملكة العربية السعودية. وعلى العكس من ذلك، يتمتع اليمنيون بعلاقة أفضل مع بعثتهم الدبلوماسية في عمان.

2-1-1 سبل كسب العيش والدخل والمديونية

لقد أجبر غياب الوصول إلى نظام تصاريح العمل طالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين، والصوماليين والسودانيين على البحث عن عمل في القطاع غير الرسمي. وفقاً لإطار تقييم الضعف لعام 2022، **فقد تم توظيف 29% فقط من اللاجئين غير السوريين** في عام 2021: حيث حصل اليمنيون على نسبة أعلى بلغت 46%، يليهم السودانيون بنسبة 30% ومن ثم الصوماليون بنسبة 18%.[29] لقد ضربت جائحة كوفيد 19 الاقتصاد الأردني بشدة، ومن حيث الوصول إلى فرص العمل بين هذه الجاليات، كان اللاجئون الصوماليون الأكثر تضرراً: إذ أفاد 23% منهم بأنهم خسروا وظائفهم بسبب أزمة كورونا.[30] وفي المقابل، فإن السودانيين هم من يعاني من معدل البطالة الأعلى بنسبة 16%.[31]

ويجب تأطير هذه البيانات في سياق أوسع، إذ تبلغ **نسبة مشاركة اللاجئين غير السوريين في العمل 43%**،[32] علماً بأن وجود إعاقة يأتي في المرتبة الثانية ضمن الأسباب الأكثر شيوعاً لخروج اللاجئين غير السوريين من القوة العاملة أو عدم عملهم من الأساس.[33]

ومع ذلك، فإن **الظروف سيئة للغاية** بالنسبة لأولئك اللاجئين الذين يعملون حالياً: فحمل الأثقال، والتعرض باستمرار للمخاطر (كالبرد القارس أو الحر الشديد، أو الغبار والأبخرة، أو الصوت العالي أو الاهتزازات...)، وساعات العمل الطويلة، والحصول على أجور جزئية أو عدم الحصول عليها، وعدم وجود أيام إجازة، والعمل دون عقود وما إلى ذلك، هي بعض من الانتهاكات اليومية التي يتعرضون لها.[34] كما ادعى طالبو اللجوء/اللاجئون بأنهم يشعرون بالإهانة في مكان عملهم من قبل أصحاب العمل.

وفيما يتعلق بالقطاعات المهنية التي يعملون فيها، يميل الرجال السودانيون، وفقاً للمعلومات المزودة من المنظمات التي جرت مقابلتها ومن نقاشات مجموعات التركيز، إلى العمل في سوق المواد الغذائية بالجملة، وخاصة في سوق سحاب للخضار والفواكه (عمان)، في حين تعمل النساء في قطاع التجميل ومستحضرات التجميل (لأنهن يبرعن في رسم الحنة). أما اليمنيون، فيميلون أكثر للعمل في المطاعم وقطاع صناعة الأغذية، وغالباً ما يعمل الصوماليون في وظائف التنظيف وغيرها.

وبالنسبة للدخل، يُقدر تقرير وكالة الأمم المتحدة أن **متوسط إجمالي الدخل الشهري للعائلة غير السورية يبلغ 202 ديناراً أردنياً:** 223 ديناراً لطالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين، و191 ديناراً للسودانيين، و273 ديناراً للصوماليين. وتتفاوت مصادر الدخل حسب الجنسية: ففي حين يكون العمل مصدر الدخل الرئيسي بالنسبة لعائلات اللاجئين السودانيين واليمنيين، يحصل اللاجئون الصوماليون على الجزء الأكبر من دخلهم من مساعدات المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي. وتُعدّ التحويلات المالية والمساعدات النقدية المتفرقة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، على الرغم من كونها تأتي في صورة مبالغ أقل، مصدراً آخر للدعم الاقتصادي الذي يعتمدون عليه.[35]

25 د. روشيل جونستون وآخرون، المرجع السابق ذكره، 9-6.

26 مركز الهجرة المختلطة، الأقليات النازحة الجزء الأول: الهجرة وتوجهات النزوح للاجئين الصوماليين، والسودانيين واليمنيين والمهاجرين الآخرين في الأردن (نيسان/أبريل *2017*)، *6*، https://reliefweb.int/report/jordan/displaced-minorities-part-i-migration-and-displacement-trends-somali-sudanese-and?gclid=CjwKCAjw8symBh-AqEiwAaTA__LxXzOI2FZSUNo_JcX7XPUY6bXzkbpFBgAN-IC0jcLGty2RCm3Qv-BoC-BgQAvD_BwE

27 تجدر الإشارة إلى أن غالبية طالبي اللجوء/اللاجئين السودانيين في الأردن يأتون من مناطق متأثرة بالنزاع (دارفور، وجبال النوبة وجنوب السودان) والتي عارضت عمر البشير والحكومات اللاحقة، وهو السبب الذي قد يكون وراء قيام المسؤول الحكومي باتخاذ إجراءات قانونية ضدهم.

28 د. روشيل جونستون وآخرون، المرجع السابق ذكره، 50

29 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق ذكره، 153، 155.

30 المرجع ذاته

31 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق ذكره، 167.

32 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق ذكره، 153.

33 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق ذكره، 169.

34 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق ذكره، 160، 161.

35 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق ذكره، 163.

وقد أجبر نقص الدخل هذه الأسر المعيشية على اللجوء إلى الدين لتوفير الاحتياجات الأساسية. **يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدين للاجئين غير السوريين** 792.3 **ديناراً أردنياً:** وحسب الجنسية، يُعد متوسط نصيب الفرد من الدين لليمنيين الأعلى (900.4 ديناراً أردنياً)، على الرغم من معدلات توظيفهم ودخولهم المرتفعة نسبياً.[36]

3-1-1 التعليم

على الرغم من الاعتراف بالتعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان، ما يزال اليمنيون والصوماليون والسودانيون يواجهون العديد من العقبات في الوصول إلى التعليم، ومن بينها مسألة الوصول المحدود. وفي هذا الصدد قال وزير التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي الأسبق، معالي د. محمد الذنيبات "إننا فتحنا أبواب مدارسنا للأطفال السوريين وغيرهم على الأراضي الأردنية بغض النظر عن جنسيتهم أو أسباب قدومهم».[37] ومع ذلك، يواجه الأطفال والمراهقون الصوماليون، والسودانيون واليمنيون صعوبة في الالتحاق بالمدارس الأساسية والثانوية في الأردن.

تغيرت السياسات التي تحكم هذا الموضوع بمرور الوقت. كقاعدة عامة، يجب أن يمتلك الأجانب إقامة سنوية في الأردن وألا يكونوا قد انقطعوا عن المدرسة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر حتى يتمكنوا من التسجيل في المدارس الأساسية والثانوية، وينطبق هذا المتطلب على طالبي اللجوء/اللاجئين غير السوريين. وفي بداية عام 2018، بدأت المنظمات غير الحكومية تُفيدُ بمطالبة هذه الجاليات بتقديم إثبات إقامة للنجاح في عملية الالتحاق بالمدارس. وتأكد هذا الأمر من خلال رسالة معالي رئيس الوزراء عمر الرزاز التي تنص صراحة على إعفاء اللاجئين السوريين فقط من متطلبات التوثيق. ومع ذلك، سمحت وزارة التربية والتعليم، باستخدام سلطتها التقديرية، إضافة إلى غالبية المدارس، لطالبي اللجوء/اللاجئين غير السوريين بالتسجيل في المدارس باستخدام شهادة طالب اللجوء الصادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فقط. إلا أن السيناريو تغير جذرياً في حزيران/يونيو 2020 عندما أصدرت وزارة الداخلية أمراً لوزارة التربية والتعليم والمدارس الأردنية بتسجيل غير الأردنيين فقط في حال امتلاكهم إقامة أو تصاريح عمل. وبعد بذل جهود مشتركة في الدعوة والمناصرة، تنازلت وزارة التربية والتعليم في عام 2022 عن متطلبات التوثيق هذه شريطة تصويب أوضاعهم القانونية والوضع في الأردن.[38]

بالإضافة إلى ذلك، وبعد الخوض في هذه العملية غير الواضحة والمعقدة، ثمة العديد من الحالات التي تتلقى فيها جاليات طالبي اللجوء/اللاجئين هذه رفضاً من المدارس فيما يتعلق بالتسجيل جراء إشباعها بالطلاب؛ إذ تقول بعض المدارس بضرورة منح الأولوية للطلاب الأردنيين.[39]

تؤثر الصعوبات المذكورة آنفاً إلى جانب عوامل أخرى على أعداد الملتحقين بالمدارس: إذ لم يلتحق 17 % من الأطفال اليمنيين والسودانيين والصوماليين في سن الدراسة بالمدرسة قط.[40]

وقد تم تحديد **العوائق الاجتماعية والاقتصادية** بوصفها عوائق ذات صلة بالإعمال الكامل للحقوق التعليمية لطالبي اللجوء/اللاجئين السودانيين والصوماليين واليمنيين.

ومن منظور اقتصادي، وبخلاف اللاجئين السوريين، يتعين على أفراد هذه الجاليات باعتبارهم غير أردنيين **دفع رسوم سنوية قدرها أربعون ديناراً أردنياً للالتحاق بالمدارس الحكومية**، ناهيك عن تكاليف الكتب، والمواد المدرسية والمواصلات. يمكن أن تكون هذه المصاريف باهظة بالنسبة للأسر ذات الدخول المنخفضة جداً، كما تشير المفوضية في إطار تقييم الضعف لعام 2022 إلى أن **القيود المادية** هي أحد الأسباب الرئيسية للتسرب من المدرسة. وفي كثير من الحالات، تلجأ الأسر إلى الجهات المانحة الخاصة لدفعها، أو يقدم معلمون متطوعون من المجتمع خدمات التعليم هذه مباشرة خارج نظام الدولة.

كذلك، يُعد الافتقار إلى الأجهزة أو ضعف الاتصال بالإنترنت أو عدم توفره من بين التحديات التي يواجهها اللاجئون.[41] على سبيل المثال، تُظهر دراسة أجرتها الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين أن 62 % من طالبي اللجوء/اللاجئين غير السوريين الذين شملهم الاستطلاع قالوا إن أطفالهم في سن المدرسة لا يمكنهم التسجيل على منصة وزارة التربية والتعليم عبر الإنترنت يومياً.[42] وإن الافتقار إلى الموارد الفنية والاقتصادية لا يؤدي إلا إلى تعزيز «الصورة النمطية للاجئين الفقراء المساكين.»[43]

وأخيراً، يُعد **التنمر** عنصراً رادعاً آخر ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند تحليل تضاؤل فرص الوصول إلى التعليم بالنسبة لهذه الجاليات. تتراوح المضايقات التي يتعرض لها اللاجئون في المدرسة من قبل زملائهم في الصف بين الإساءة اللفظية إلى العنف الجسدي، بما في ذلك العزلة الاجتماعية. ويعاني طالبو اللجوء/اللاجئون السودانيون والصوماليون على وجه التحديد من التنمر بصورة رئيسية بسبب لون بشرتهم. ولا تأتي هذه الآفة الاجتماعية من بعض الطلاب الأردنيين وحسب بل من المعلمين أيضاً: فلا ينال الطلاب الصوماليون، أو السودانيون أو اليمنيون التشجيع على الاستمرار في نهجهم في حال كان أداؤهم أفضل من أقرانهم؛ وثمة معلمون يتعمدون تجاهل حالات التنمر ويتصدّون لأولياء أمور هؤلاء الطلاب.[44]

---

36 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق ذكره، 146.

37 اليونيسيف، الأردن يلتزم بتوفير التعليم لكل طفل (22 آب/أغسطس 2016)، https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-commits-provide-education-every-child

38 الفريق العامل المعني بنهج اللاجئين الموحد ولجنة المناصرة، معيقات التعليم في الأردن للاجئين غير السوريين، https://data.unhcr.org/en/documents/download/86982

39 د. روشيل جونستون وآخرون، المرجع السابق ذكره، ص. 32.

40 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق ذكره، 126.

41 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق ذكره، 132.

42 الفريق العامل المعني بنهج اللاجئين الموحد ولجنة المناصرة المرجع السابق ذكره، 7

43 مركز الهجرة المختلطة، المرجع السابق ذكره، 33، 34.

44 د. روشيل جونستون وآخرون المرجع السابق ذكره، *33*، *44*.

القسم الثاني:
التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن

1-2 نظرة عامة على التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات

يبدأ التعليم العام الأردني من سن الخامسة ويستمر حتى سن 15 عاماً (الابتدائي والإعدادي منه). بعد الانتهاء من الصف العاشر، يتفرع الطلاب الذين يغادرون المدرسة الأساسية إلى المسارين الأكاديمي أو المهني حسب درجاتهم. غالباً ما يستمر الطلاب من ذوي التحصيل الأعلى في التعليم الثانوي العالي، في حين يلتحق بقية الطلاب ببرامج التعليم المهني (أو التدريب المهني إذا كان معدلهم يقل عن 50%). تنتهي المرحلة الثانوية العليا بامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة الوطنية -التوجيهي. والطلاب الذين يجتازون التوجيهي هم وحدهم المؤهلون للانتقال إلى مرحلة التعليم العالي.[45]

تعاني معدلات الالتحاق ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني في المرحلة الثانوية العليا في الأردن من التدني الشديد، ونادراً ما تؤدي إلى فرص التعليم العالي.

يمكن للطلاب الذين يلتحقون بمسار التعليم المهني الاستمرار في التعليم والتدريب المهني والتقني للمرحلة الثانوية. ومع ذلك، في عام 2017 التحق 14% فقط من طلاب المرحلة الثانوية بالبرامج المهنية بالإضافة إلى التحاق 10% من طلاب الجامعات بكليات المجتمع الموجهة نحو التعليم والتدريب المهني والتقني.

ومن العوامل المساهمة في انخفاض معدل الالتحاق، حقيقة فشل الطلاب في برامج التدريب المهني غالباً في اجتياز امتحانات التوجيهي، ما يؤدي إلى محدودية خياراتهم من حيث مواصلة التعليم. وفي حين تقبل كليات المجتمع الطلاب الحاصلين على شهادات الدراسة الثانوية العامة بغض النظر عن نتائج امتحان التوجيهي، فإن أولئك الذين يجتازون التوجيهي يمكنهم متابعة دورات المستوى الفني التي تُفضي إلى الامتحانات الوطنية الشاملة (الشامل)، لكن على الرغم من هذا المسار، تلتحق نسبة صغيرة فقط تُقدّر بنحو 5% من خريجي كليات المجتمع بالجامعات.

يُقدم التعليم والتدريب المهني والتقني في ثلاثة أنظمة فرعية رئيسية:[46]

1. **مؤسسة التدريب المهني:** هي مؤسسة حكومية شبه مستقلة يحكمها مجلس إدارة يترأسه وزير العمل. بموجب قانون مؤسسة التدريب المهني رقم (11) لسنة 1985، تُقدم مؤسسة التدريب المهني أنواعاً مختلفة من برامج التدريب التقني والمهني: برامج مستوى المهارات الأساسية، وبرامج التطوير الفني، والدورات التدريبية القصيرة، وخدمات المجتمع المحلي، وبرامج التدريب على السلامة والصحة. يتم تقديم الدورات التدريبية في مؤسسة التدريب المهني بطرق مختلفة: التدريب المؤسسي، والتدريب على رأس العمل، والتدريب الثنائي.[47] تضُمّ المؤسسة 35 معهداً تدريبياً مهنياً عاملاً بقدرة استيعابية تتراوح من 10 إلى 20 ألف متدرب في العام.[48]
   - كذلك **تُقدم الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا)**، برامج تعليم وتدريب مهني وتقني مماثلة.
2. **وزارة التربية والتعليم:** تقدم برنامج تعليم مهني عام مدته سنتان في مرحلة التعليم الثانوي في عدد من التخصصات ضمن أربعة قطاعات اقتصادية (الصناعي، والزراعي، والسياحي والفندقي، والاقتصاد المنزلي). وتصل هذه البرامج إلى 29 ألف طالب في 214 موقعاً.[49]
3. **كليات المجتمع:** تحت السلطة المباشرة/الإشراف المباشر لجامعة البلقاء التطبيقية، توفر كليات المجتمع البالغ عددها 51 كلية برامج التعليم والتدريب المهني والتقني التالية:
   - برامج التعليم التقني للطلاب الحاصلين على شهادة التوجيهي ومدتها من سنتين إلى ثلاث سنوات.
   - برامج التدريب المهني للطلاب الذي أكملوا التعليم الثانوي (مع شهادة التوجيهي أو دونها)، ومدتها من سنة إلى سنتين.[50]

وفي حين يُهيمن مقدمو الخدمات من القطاع العام على نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن، توفر أكثر من خمسين جهة تعليمية خاصة/غير حكومية دورات المهارات والتعليم المهني. (انظر القسم 1-3 أدناه توفر التعليم والتدريب المهني والتقني والتدريب على المهارات)

45 مؤسسة التدريب الأوروبية، الإطار الوطني للمؤهلات - الأردن (2021)، 5.

46 الأنظمة الرسمية الأخرى/المقدمون الرسميون الآخرون للتعليم والتدريب المهني والتقني هي: التعليم المهني في القطاع الخاص، وجامعة الحسين التقنية - مؤسسة ولي العهد، والتدريب المهني التابع للوزارات التنفيذية.

47 https://vtc.gov.jo/En/Pages/About_Us

48 هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني للأعوام 2023-2027، ص. 33.

49 المرجع ذاته. ص. 31

50 تقدم القوات المسلحة الأردنية برامج تعليم وتدريب مهني وتقني مماثلة.

2-2 الاستراتيجية الحالية للتعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات

ثمة استراتيجيتان ترسمان مستقبل التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات في الأردن، وهما:

1 **الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني للأعوام 2023- 2027:** وتُعرف أيضاً باسم خطة إصلاح قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن أو الخطة الثلاثية 888، وهدفها الرئيسي هو إصلاح قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن خلال خمس سنوات، من خلال «تعزيز اكتساب المهارات، وتعزيز الحوكمة، وجودة أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني وملاءمتها لتزويد جميع الشباب والبالغين بالمهارات اللازمة للتوظيف، والعمل اللائق، وريادة الأعمال والتعلم مدى الحياة.»[51] ولتحقيق هذا الهدف، تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز رئيسية:

- **الركيزة الأولى:** تحسين حوكمة قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني والتطوير المؤسسي.
- **الركيزة الثانية:** تعزيز جودة التعليم والتدريب المهني والتقني وملاءمته لتلبية احتياجات سوق العمل الأردني.
- **الركيزة الثالثة:** ضمان جاذبية برامج التعليم والتدريب المهني والتقني للطلاب والباحثين عن عمل، وقابلية توظيف خريجي هذه البرامج في تخصصاتهم.

2 **الخطة الاستراتيجية لإصلاح القطاع المهني للأعوام 2022- 2027.**[52]

3-2 تحديات نظام التعليم والتدريب المهني والتقني الأردني

استناداً للمؤلفات والمنشورات المتوفرة حول التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات في الأردن والمعلومات المقدمة في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، تعرقل المعيقات والثغرات المؤسسية والقانونية والاقتصادية التالية تطوير نظام التدريب المهني والتقني والمهارات الوطني الحالي:

أ. إطار حوكمة غير مطبق

يتّسم نظام حوكمة التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن بالتشتت وغياب التنسيق بين الجهات المعنية. تتمتع كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل، وجامعة البلقاء التطبيقية، ومؤسسة التدريب المهني، والشركة الوطنية للتشغيل والتدريب وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية بكفاءة (بدرجات مختلفة) في تقديم التعليم والتدريب المهني والتقني وتنظيمه. وقد أدى عدد الجهات المعنية الكبير إلى جانب عدم الوضوح في تحديد اختصاصاتها، إلى تداخلات، وثغرات، وغياب المساءلة وسوء التنسيق.

وقد جاء تأسيس هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية في عام 2019 في محاولة لوضع حد لهيكل الحوكمة الضعيف الذي كان موجوداً مسبقاً للتعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن، إلا أن الهيئة لم تتمكن من العمل بوصفها نقطة محورية مؤسسية وتنظيمية للقطاع والتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى على الرغم من امتلاكها الصلاحيات والكفاءات لفعل ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن هيكل حوكمة التعليم والتدريب المهني والتقني الحالي بأكمله قد يتأثر بإصلاح وزارة التربية والتعليم، الذي ينتظر اعتماده القرار النهائي من رئاسة الوزراء؛ إذ قد تتحول وزارة التربية والتعليم لتصبح وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية وقد تتولى ملف التعليم والتدريب المهني والتقني.[53]

ب. التنسيق المنقوص بين الجهات المانحة

على الرغم من محورية دعم مجتمع المساعدات الدولي في تعزيز نظام التعليم والتدريب المهني والتقني الأردني، إلا أنه ينبغي أن يتم بطريقة استراتيجية ومنسقة مع تجنب التداخلات، وتحديد الروابط وأوجه التعاون والتآزر.

قامت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في إطار المشروع الأوروبي «الدعم الفني لبرنامج المهارات للعمل والاندماج الاجتماعي» بتطوير «استراتيجية تنسيق بين الجهات المانحة لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن»[54] ليتم اعتمادها للفترة 2019–2025. ولم تتم الإشارة إلى هذه الاستراتيجية في أي من المقابلات التي جرت مع الجهات المانحة.

وكان الاستنتاج الآخر الذي اتفقت عليه جميع الجهات المانحة التي جرت مقابلتها هو غياب آلية تنسيق مركزية للجهات المانحة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني. وكان الفريق العامل المعني بقطاع التعليم، والفريق العامل المعني بشركاء تطوير التعليم، والفريق العامل المعني بتنمية المهارات التابع لمنظمة العمل الدولية من أكثر الأماكن المؤسسية التي تم الاستشهاد بها خلال المقابلات فيما يتعلق بالتنسيق بين الجهات المانحة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني.

51 الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني للأعوام 2023-2027، المرجع السابق ذكره ص. 38.

52 لم تتمكن منظمة النهضة العربية (أرض) من الوصول إلى وثيقة السياسات هذه.

53 مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين.

54 https://tvsdc.gov.jo/wp-content/uploads/202011//TVET-donor-coordination-strategy-ENG.docx.

ج. التمويل المحدود والاستراتيجية المالية غير الفعالة

تعاني موارنة التعليم الأردنية من محدوديتها من حيث توفير الأموال الكافية لتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات وتوسيعها. في عام 2016، أنفقت الحكومة الأردنية على قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني 3.6 % فقط من إجمالي موازنة التعليم.[55] ولتوسيع قاعدة التمويل، تم تأسيس صندوق للتدريب يُسمى «صندوق التشغيل والتدريب والتشغيل المهني والتقني E-TVET» (واسمه الحالي صندوق دعم أنشطة التعليم والتدريب المهني والتقني) لدعم أنشطة التدريب المهني والتقني والتعاون بين القطاعين العام والخاص. ويعتمد هذا الصندوق على الأموال المجموعة من رسوم تصاريح العمل التي يدفعها العمال الأجانب. وفي عام 2023، بلغت موازنة الصندوق 12.7 مليون دينار أردني، وهذه زيادة ملحوظة عن السنوات السابقة (حيث كانت 3.6 مليون دينار أردني في 2022)، إلا أنها ما تزال غير كافية لمواكبة احتياجات التوظيف والتدريب.[56]

ومع ذلك، ليست الموارد المالية المحدودة المخصصة للتعليم والتدريب المهني والتقني الشاغل الرئيسي بل نظام الإدارة المالية العام المطبق. تُخصص الأموال لمقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات في القطاع العام بناءً على مستويات وتوجهات التمويل في العام السابق بغض النظر عن النتائج أو الأداء. لذا؛ وعلى النقيض من مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، فلا يوجد نظام إدارة مالية قائم على النتائج أو الأداء، الأمر الذي يُثبط مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع العام عن تحسين جودة برامجهم المهنية والتقنية ونتائجها لأنهم يعلمون أن الحكومة الأردنية ستخصص القدر ذاته من الأموال لها.[57]

د. برامج ومناهج التعليم والتدريب المهني والتقني

وليست **برامج التعليم والتدريب المهني والتقني عامة مدفوعة بالطلب بل بالعرض**. ثمة عدم تطابق واضح بين عروض التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات واحتياجات سوق العمل الأردني، كما ينبغي على مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص أن يوفروا فرصاً للتعليم والتدريب المهني والتقني ذات صلة وفقاً لاحتياجات سوق العمل المقيّمة مسبقاً. ولذلك، فمن الواجب إجراء المزيد من دراسات تحليل المهارات حول التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن.

على الرغم مما ذُكر أعلاه، ينبغي توضيح الفارق الدقيق التالي: التدريب المهني الذي تقدمه مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة أكثر توجهاً نحو الطلب من المؤسسات العامة. ويختلف الأساس المنطقي بين مقدمي الخدمات من المنظمات غير الحكومية، وتلك غير المصنفة كمنظمات غير حكومية.

بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، فإن لديها التفويض والرغبة في دعم المجتمعات الضعيفة، سواء اللاجئين أو السكان المضيفين، لتحسين تعليمهم وسبل عيشهم. ولذا؛ فهي تُقيّم احتياجات هذه المجتمعات من أجل تزويدها باستجابة شاملة وكلية. وقد اتفقت جميع المنظمات غير الحكومية التي جرت مقابلتها ممن تُقدم برامج التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات لطالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين والصوماليين والسودانيين على تقديمها جميع برامج التدريب المهني والتقني وفقاً للاحتياجات المحددة مسبقاً وحسب طلب المستفيدين. ولسوء الحظ، لا تستطيع بعض المنظمات غير الحكومية المحلية توفير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني المصممة 100 % وفقاً لاحتياجات المستفيدين وتوقعاتهم نظراً لنقص القدرات والتمويل.

من ناحية أخرى، تقوم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني غير المصنفة كمنظمات غير حكومية، ونظراً لأنها مدفوعة بالربح، بتعديل برامجها وتحديثها مع مراعاة الإحصائيات المتوفرة (المنسحبين، الحضور، المؤهلات) وملاحظات المشاركين.

وفيما يتعلق **بمناهج التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات**، أشار مقدمو المعلومات الرئيسيون والطلاب إلى ميلها للتركيز على **المعرفة التقنية وإهمال عناصر المهارات الناعمة/الشخصية** (على سبيل المثال، اللغة الإنجليزية، وريادة الأعمال، ومحو الأمية الرقمية، ومحو الأمية المالية وما إلى ذلك). وينبغي اعتبار المهارات الشخصية بذات أهمية المهارات التقنية أثناء عملية تصميم منهاج التعليم والتدريب المهني والتقني، فضلاً عن مراعاة الجنس والقدرات.

هـ. المشاركة الضعيفة أو المعدومة مع القطاع الخاص

يتم تصميم برامج التعليم والتدريب المهني والتقني بمشاركة ضعيفة أو معدومة من القطاع الخاص. لذا؛ فمن الضروري تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا الصدد. ويتعين على القطاع الخاص أن يلعب دوراً رئيسياً في جعل التعليم والتدريب المهني والتقني أكثر توجهاً نحو سوق العمل بالانتقال من نموذج التعليم والتدريب القائم على العرض إلى نموذج قائم على الطلب. على سبيل المثال، سيعمل تصميم المنهاج بالتعاون مع القطاع الخاص على تصحيح عدم التوافق بين المهارات التي يتعلمها الطلاب والمهارات اللازمة لسوق العمل. لقد أثبت تنظيم الفعاليات الوطنية التي تجمع بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني والمدربين فعاليته الكبيرة عندما يتعلق الأمر بكسب ثقة القطاع الخاص في طلاب التعليم والتدريب المهني والتقني.[58]

---

55 اليونسكو - مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، "الملامح القُطرية للتعليم والتدريب التقني والمهني: الأردن" (عمان، 2019)، ص. 5، https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373090.

56 هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، ص. 37، 38.

57 مؤسسة التدريب الأوروبية المرجع ذاته،ص.8.

58 مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين

و. مرافق التعليم والتدريب المهني والتقني ومعداته

إن مرافق التعليم والتدريب المهني والتقني ومعداته، وخاصة العامة منها، قديمة وغير كافية بحيث لا تُدرّب الطلاب على واقع العمل. ومن خلال عدم تضمين أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية، يخسر الأردن فرصة ممتازة لتكوين قوة عاملة أكثر تنافسية وحداثة قادرة على تلبية متطلبات السوق.[59]

ز. مدربو ومعلمو التعليم والتدريب المهني والتقني

يعاني الأردن من نقص مثير للقلق في المدرّبين المؤهلين في مجال التدريب المهني والتقني، وخاصة في القطاع العام.[60] وفي العموم، يفتقر المعلمون والمدربون إلى الخبرة العملية والمهارات التربوية. وللتغلب على هذه المشكلة، تقوم مؤسسة التدريب المهني بتعيين مدربين يتمتعون بخبرة عمل واسعة ولكن دون جدوى، فهم عاجزون عن نقل هذه المعرفة العملية إلى المتدربين لافتقارهم إلى مهارات التدريس اللازمة.[61] وعليه، ثمة حاجة إلى مزيد من التدريب المنتظم للمعلمين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني العامة، مع إيلاء اهتمام خاص للمهارات التربوية.

ح. الإدماج

من حيث المساواة بين الجنسين والإدماج، فما يزال التعليم والتدريب المهني والتقني مجالاً يهيمن عليه الرجال إلى حد كبير، لاسيما تلك المجالات المتعلقة بالعلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات؛ فمن الناحية الثقافية، تلقى المهن في المجالين المهني والتقني قبولاً لدى الرجال أكثر منها لدى النساء. ومع ذلك، فإن مشاركة المرأة في التدريب التقني والمهني ازدادت تدريجياً خلال السنوات الماضية. وبحسب مقدمي المعلومات الرئيسين، يُعد الجدول الزمني إحدى المسائل الرئيسية التي تُعيق مشاركة النساء في التعليم والتدريب المهني والتقني إذ يتعين عليهنّ التوفيق بين مواعيد الدراسة ومسؤولياتهن في تقديم الرعاية.

من ناحية أخرى، عندما يتعلق الأمر بالقدرة والإدماج، فينبغي التأكيد على محدودية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والتدريب المهني والتقني خصوصاً. وإن اعتماد وتنفيذ لوائح تنظيمية مواتية، وتكييف المواد والبنية التحتية وأنظمة التقييم بما يتوافق مع احتياجاتهم الخاصة، والتصدي للوصمة الاجتماعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة هي بعض الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للنهوض بنظام أكثر شمولاً للتعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن.[62]

بالإضافة إلى التحديات السابق ذكرها، فمن الضروري تدريب معلمي ومدربي التعليم والتدريب المهني والتقني على الإدماج والتنوع في التعليم من أجل جعل القطاع أكثر شمولاً.

وأخيراً، على الرغم من بذل جهود هائلة لزيادة مشاركة اللاجئين السوريين في التعليم والتدريب المهني والتقني، فهو ما يزال مساراً تعليمياً غير متاح بالكامل لجميع اللاجئين (انظر القسمين 5-2 و1-3 أدناه).

ط. الصورة الاجتماعية السيئة عن التعليم والتدريب المهني والتقني

كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، ثمة تصور منتشر بين الأردنيين بأن التعليم والتدريب المهني والتقني هو خيار أقل جاذبية مقارنة بالمسارات الأكاديمية التقليدية. وترجع هذه النظرة الثقافية السيئة للتعليم والتدريب المهني والتقني بصفة رئيسية إلى «تدني الجودة، وضعف الروابط مع الجهات المعنية وخاصة الصناعات، والوصمة الاجتماعية، والمعيقات الثقافية، وعدم وجود معلمين مؤهلين وذوي كفاءة.»[63] وكذلك، يرى المجتمع الأردني أن المهن المهنية والتقنية ترتبط بنقص تغطية الحماية الاجتماعية (أي الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي وظروف العمل اللائق). ولهذه الأسباب، لا يحظى الشباب بتشجيع من أسرهم وأصدقائهم للالتحاق ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني لأنها تُعتبر خياراً وحيداً فقط في حالة الفشل في المسار الأكاديمي.

ي. محدودية التحويل في النظام التعليمي الأردني

لا يسمح النظام التعليمي الأردني عامة للطلاب بالتحويل من المسار المهني والتقني إلى المسار الأكاديمي وبالعكس.

ك. الاستثمار المحدود من قبل مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات من القطاعين العام والخاص في التوجيه والإرشاد المهني.

59 مؤسسة التدريب المهني، الخطة الاستراتيجية (2020-2022)

60 المجلس الأعلى للسكان، تمكين قطاع التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني (2015)، https://www.hpc.org.jo/sites/default/files/Technical%20education%20training-Policy%20brief_0.pdf

61 مؤسسة التدريب الأوروبية، ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني في الأردن. مؤسسة عضو في منتدى مؤسسة التدريب الأوروبية: هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية (نيسان/أبريل 2020)، 10 https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2021-01/quality_assurance_in_vet_jordan.pdf .

62 اليونسكو ووزارة التربية والتعليم، مراجعة نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في الأردن. التعليم والتدريب المهني والتقني (غير منشور)، ص. 154.

63 هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، المرجع الذكور سابقاً ص. 79.

4-2 مبادرات تحسين نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن

تتضمن المبادرات الساعية لتحسين قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن:

أ. الإطار الوطني الأردني للمؤهلات

اعتمد الإطار الوطني الأردني للمؤهلات بموجب لائحة صدرت في كانون الثاني/يناير 2019، وهو إطار شامل قائم على مخرجات التعلم مكون من عشرة مستويات ويغطي المؤهلات من التعليم العام إلى التعليم العالي، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والتقني. يهدف الإطار إلى تسهيل النفاذية بين مختلف قطاعات التعليم والتدريب في النظام الأردني، وتعزيز جودة التعليم والتدريب المهني والتقني وجعل المساق التقني والمهني أكثر جاذبية للطلاب. ويقع تنفيذ الإطار بالتعاون مع هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية على عاتق هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها التي قامت بالفعل بوضع استراتيجية، وخطط تشغيلية، وسياسات ومعايير لجميع مستويات التعليم والتدريب المهني والتقني.

ب. ذكاء المهارات

يشير هذا المصطلح إلى القدرة على تحديد المهارات التقنية والمهنية وقياسها واستخدامها ضمن سياق برامج التعليم والتدريب. وهو يعني جمع وتحليل المهارات لدعم تنمية رأس المال البشري واستجابة أنظمة التعليم والتدريب المهني لسوق العمل والاحتياجات المجتمعية.[64]

ومن بين الأدوات التي تعزز ذكاء المهارات **الدراسات التتبعية**، والتي تهدف إلى تقييم وضع خريجي برنامج تعليمي أو تدريبي معين، عادة بعد 6 أشهر أو 12 أو 24 شهراً من التخرج. يساهم هذا النوع من الدراسات في فهم أفضل لانتقال الخريجين الجدد من مرحلة الدراسة إلى العمل. على سبيل المثال، أجرت اليونسكو دراسة تتبعية ذات صلة في قطاع السياحة والفندقة في الأردن.[65]

ومن الأدوات الأخرى لذكاء المهارات عرض **النظم الإيكولوجية للمهارات المحلية**. نشطت مؤسسة التدريب الأوروبية على مر السنوات في تعزيز النظم الإيكولوجية للمهارات المحلية وعرضها في البلدان التي تعمل فيها.

قدم الأردن في عام 2015 قصة نجاح بارزة كجزء من **مبادرة مؤسسة التدريب الأوروبية لمجتمعات الأعمال الريادية**، التي هدفت إلى عرض أمثلة عن الشراكات المحلية الناجحة في مجال المهارات. كانت مبادرة مجتمعات الأعمال الريادية عبارة عن شراكة بين شركتي -مينا آبس «MENA Apps" وأويسس 500 "Oasis500" - وشركة إنتاج «Int@j"، وهي منظمة غير ربحية خاصة تعمل على تعزيز قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في الأردن. تجمع الشراكة بين خدمات الحاضنات ومسرعات الأعمال للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا مع التدريب، والتوجيه، والإرشاد وخدمات التشبيك والتوفيق مع المستثمرين المحتملين.[66]

ومن المبادرات الأخرى المثيرة للاهتمام موقع **بناء** (**www.benaa.org.jo**) الذي تأسس نتيجة مشروع التدريب على تطوير كفاءة استخدام المياه والطاقة (TWEED) الذي نفذته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي نيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية ووزارة المياه والري الأردنية، حيث وُقعت اتفاقيات ثنائية بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ووزارة المياه والري والشريك المنفّذ مؤسسة التدريب المهني. هدف مشروع التدريب على تطوير كفاءة استخدام المياه والطاقة (TWEED) إلى المساهمة من خلال التدريب المهني الموجه نحو السوق في الاستخدام الأكثر كفاءة للمياه والطاقة في قطاع الإنشاءات.

كان المقصود من موقع "**بناء**" أن يكون البوابة الرئيسية التي تساعد الشباب على تجربة عالم الحرف؛ إذ يتولى توعية الشباب بالتدريب المهني وفرص العمل والدورات المتاحة في قطاع الإنشاءات، وخاصة في مجال المياه والطاقة، كما يُقدم النصح للأشخاص المهتمين باختيار مهنة معينة. وبهذا، يتم تحسين صورة المهن الحرفية، لاسيما وظائف عمال الياقات الزرقاء (اليدوية)، ورفع الوعي تجاه هذه المهن. وتقوم نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين حالياً بإدارة الموقع الإلكتروني وتشغيله.

ج. هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية

تم إنشاء هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية بناء على توصية الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية للأعوام 2016-2025[67] لتكون الهيئة التنظيمية الرئيسية في مجال التعليم والتدريب بموجب القانون (9) /2019.

تعمل هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية نحو تحقيق الأهداف التالية: **1**) أن تكون النقطة المحورية لحوكمة قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، و**2**) تحسين جودة مخرجات قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، و**3**) توفير قوى عاملة ذات مهارات عالية تتناسب مع متطلبات سوق العمل الأردني، و**4**) تعزيز مكانة التعليم والتدريب المهني والتقني في المجتمع، و**5**) المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.[68]

64 https://www.etf.europa.eu/en/what-we-do/skills-intelligence.

65 اليونسكو، دراسة تتبعية حول مسار التعليم الفندقي والسياحي في التعليم الثانوي في الأردن (2019)، https://jordan.un.org/sites/default/files/2021-09/English%20Tracer%20Study%20of%20Tourism-and-Hospitality%20Vocational%20Secondary%20Education%20in%20Jordan.pdf.

66 "المهارات المحلية في الأردن"، https://www.etf.europa.eu/en/news-and-events/news/local-skills-jordan.

67 التعليم من أجل الازدهار: تحقيق النتائج، الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025، ص. 31، https://en.heac.org.jo/wp-content/uploads/2021/01/National-HRD-Strategy.pdf.

68 https://tvsdc.gov.jo/en/#tabs-8-3

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تتولى الهيئة مسؤولية **أ)** اعتماد استراتيجيات قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني وسياساته وخططه (بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني للأعوام 2023–2027)؛ **ب)** اقتراح القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني والتقني؛ **ج)** الموافقة على المعايير المهنية؛ **د)** اعتماد مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني والإشراف عليهم؛ **ه)** تطوير معايير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني؛ **و)** إدارة صندوق دعم أنشطة التعليم والتدريب المهني والتقني وتطوير المهارات؛ **ز)** إصدار الشهادات الرسمية للعمال غير الرسميين من بين أمور أخرى.[69]

يتولى قيادة الهيئة مجلس تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية برئاسة وزير العمل وعضوية ممثلين عن وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، وأمين عام وزارة العمل، وممثل عن مؤسسة ولي العهد، وممثلين عن القطاع الخاص، ورئيسة هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية (د. رغدة الفاعوري)، ورئيس مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.[70]

من المهم التأكيد على أن الهيئة لا تعمل حالياً على تعزيز فرص كسب العيش اللائقة والمستدامة للأردنيين وحسب، بل تقوم أيضاً بتنفيذ مشاريع تستهدف اللاجئين السوريين (التدريب في الموقع وإصدار الشهادات)، بما يُسهم إيجاباً في سد الفجوات القائمة في المهارات والتصدي لارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في الأردن.

ومن المبادرات الهامة الأخرى التي أطلقتها الهيئة إصدار شهادات الخبرة للتعامل مع مسألة العمل غير الرسمي ودعم العاملين في سوق العمل غير الرسمي لإيجاد فرص جديدة في القطاع الرسمي وزيادة ضماناتهم الاقتصادية والاجتماعية.

د. الدعم المقدم من الجهات المانحة لتعزيز قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن

أجرت منظمة النهضة العربية (أرض) مراجعة مكتبية لمسح الجهات المانحة التي تموّل/موّلت مشاريع وبرامج تهدف إلى تعزيز نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن وتحديثه. وكان الإطار الزمني للبرامج والمشاريع التي تم مسحها للفترة الواقعة بين 2015 و2025. وقد جرى التحقق من صحة المعلومات من خلال مقابلات مع ممثلين عن وكالات مانحة رئيسية، لاسيما من الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والشؤون العالمية الكندية.

ويلخص الجدول التالي جهود الجهات المانحة السابقة والحالية في الأردن لتعزيز النظام الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني وتحديثه:

الجدول 1: مسح الجهات المانحة الممولة لمشاريع تعزيز قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن (2015 – 2025)

الجهة المانحة	اسم المشروع	الفترة (2015-2025)
الوكالة الإيطالية للتعاون التنموي	دعم موازنة قطاع التعليم للحكومة الأردنية	2019-2022
بعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن/الاتحاد الأوروبي	الدعم الفني لتحسين جودة التعليم وقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني	2022 -2024
	الدعم الفني لبرنامج مهارات العمل والاندماج الاجتماعي	2017- 2022
وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية	برنامج سوق العمل الأردني	2017-2021
الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية/الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	التدريب المهني الموجه نحو التشغيل في مجال المهن الحرفية	2017-2024
	مشروع التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي الموجه نحو سوق العمل (MOVE-HET) المرحلة الأولى[71]	2017 -2023
الشؤون العالمية الكندية	تحويل التعليم التقني والمهني في الأردن (المرحلة الأولى)[72]	2023- غير معروف
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	تطوير قدرات مؤسسة التدريب المهني في مجال السلامة والصحة المهنية	2017- 2020
	تعزيز قدرات الإرشاد الوظيفي والمهني للشباب	2017-2020
الوكالة الكورية للتعاون الدولي	إنشاء مدرسة صناعية متخصصة في الزرقاء	2017-2020

69 هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، المرجع السابق ذكره، 28، 27.

70 المرجع ذاته.

71 تتقدم كل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والاتحاد الأوروبي والشؤون العالمية الكندية حالياً نحو المرحلة الثانية من مشروع (MOVE-HET).

72 ستقوم الشؤون العالمية الكندية بتمويل المرحلة الثانية من المشروع.

5-2 التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات للاجئين في الأردن

سعت الحكومة الأردنية والمجتمع المدني من خلال ميثاق الأردن المبرم في عام 2016 إلى مساعدة اللاجئين السوريين ومجتمعاتهم المضيفة من خلال حشد أموال كبيرة في صورة منح وقروض. وقد أتاحت هذه الأموال، من بين مشاريع أخرى، تمكين الالتحاق بالمدارس وتعزيز المشاركة في سوق العمل، وخاصة للشباب والنساء.

وقد حددت الجهات المانحة برامج التدريب المهني والتقني وتعليم المهارات بوصفها أدوات رئيسية لتمكين اللاجئين اقتصادياً والمساهمة إيجاباً في النمو الاقتصادي الوطني للأردن. في الإطار الزمني للأعوام 2015–2025، قامت منظمة النهضة العربية (أرض) بمسح أكثر من خمسين مشروعاً ممولاً من 24 جهة مانحة مختلفة (وكالات التنمية الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، وهيئات القطاع الخاص، والشراكات العامة و/أو الخاصة) والتي يتمثل هدفها في توفير فرص التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات للاجئين لتعزيز مهاراتهم التقنية والشخصية وزيادة قابلية توظيفهم واعتمادهم على ذاتهم. وجرى التحقق من صحة معلومات المراجعة المكتبية من خلال مقابلات مع ممثلين عن وكالات مانحة رئيسية، ولاسيما من الاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والشؤون العالمية الكندية، والسفارة السويسرية في الأردن والوكالة الفرنسية للتنمية.

وفيما يتعلق بالمستفيدين، فقد استهدفت مشاريع التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات للاجئين في الأردن على مدى السنوات العشر الماضية بشكل رئيسي الشباب والنساء (والأشخاص ذوي الإعاقة في بعض الحالات) مع تركيز قوي على السوريين، ولم يقم سوى عدد قليل من الجهات المانحة بتمويل تدخلات تتضمن مكوناً للتعليم والتدريب المهني والتقني و/أو المهارات يضم اللاجئين غير السوريين، كالسفارة السويسرية في الأردن والشؤون العالمية الكندية. ويقوّض هذا التوجه في التمويل الرائج بين الجهات المانحة نهج اللاجئين الموحد ويستثني البالغين.

ومن منظور الجهات المانحة، فإن سياسات وزارة العمل التي تسمح للاجئين بالعمل فقط في قطاعات مهنية محددة، ما يُعيق اندماجهم الكامل في سوق العمل الأردني، تقف عثرة أساسية أمام مواصلة تعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات بين اللاجئين، ولاسيما للاجئين غير السوريين. ومن بين المعيقات الأخرى التي تواجه اللاجئين الراغبين في المشاركة في التعليم والتدريب المهني والتقني: زيادة رسوم تصاريح العمل المرنة (من 77 إلى 155 ديناراً أردنياً) واشتراكات الضمان الاجتماعي (من 18 إلى 56.55 ديناراً أردنياً)،[73] والعملية القانونية والإدارية المعقدة والمستهلكة للوقت للحصول على تصريح عمل، فضلاً عن ارتفاع رسوم الالتحاق بمسار التعليم والتدريب المهني والتقني.

بالنظر إلى هذه القيود القانونية، فقد قامت الجهات المانحة بتمويل مشاريع تهدف إلى تعزيز نماذج مختلفة لكسب العيش: ففي حين دفعت بعض الجهات المانحة باتجاه الوظائف المنجزة عبر الإنترنت (لاسيما للنساء واللاجئين غير السوريين)، راهنت أخرى على العمل الرسمي الوجاهي أو الأعمال المدارة من المنزل (بشكل رئيسي للاجئين السوريين).

وقد ركزت تدخلات التعليم والتدريب المهني والتقني على قطاعات اقتصادية محددة تتوافق بشكل هادف مع تلك المهن المتاحة لغير الأردنيين: الزراعة، والإنشاءات، والتصنيع، والألبسة والضيافة.

73 تحديث الفريق العامل المعني بالتمكين الاقتصادي تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ويلخص الجدول التالي المشاريع السابقة والحالية التي نظمتها الجهات المانحة بهدف خلق فرص كسب العيش للاجئين في الأردن من خلال برامج التدريب المهني والتقني وتعليم المهارات:

الجدول 2: مسح مبسط للجهات المانحة الممولة لمشاريع التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات لتعزيز سبل كسب العيش (2015- 2025) [74]

تصنيف الجهة المانحة	الجهة المانحة
وكالات المعونة الإنمائية الحكومية	الوكالة الفرنسية للتنمية
	الوكالة الإيطالية للتعاون التنموي
	المعونة الأسترالية
	بعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن/الاتحاد الأوروبي
	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية
	بنك التنمية الألماني
	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية/الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
	حكومة فنلندا
	حكومة جمهورية كوريا
	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
	وزارة الشؤون الخارجية النرويجية
	وزارة الشؤون الخارجية الهولندية
	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
	مكتب وزارة الخارجية الأميركية لشؤون السكان واللاجئين والهجرة
	الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي
	الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
وكالات الأمم المتحدة	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
	برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة
الجهات المانحة من القطاع الخاص	مؤسسة ياياسان حسنة
	مؤسسة نوفو نورديسك
الشراكات	كلوي، الاتحاد الأوروبي، بنك التنمية الألماني، الحكومة الهولندية
	الاتحاد الأوروبي، الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية
	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية
	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية
	مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الشؤون العالمية الكندية
	الاتحاد الأوروبي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي

74 للمزيد من المعلومات، انظر الملحق 1.

القسم الثالث:
التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات لطالبي اللجوء واللاجئين اليمنيين، والصوماليين والسودانيين في الأردن

من أجل تحليل إدماج طالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين والصوماليين والسودانيين في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني الأردني، اعتمدت منظمة النهضة العربية (أرض) **أداة التقييم الذاتي لإدماج اللاجئين في التعليم والتدريب المهني والتقني** الخاصة بالمجلس الثقافي البريطاني وقامت بتكييفها لتتناسب مع السياق الأردني.[75]

تهدف هذه الأداة إلى «توفير وسيلة عملية وسهلة الاستخدام لإجراء تحليل لحالة التعليم والتدريب المهني والتقني من حيث إدماج اللاجئين.»[76] وتتكون الأداة من 19 سؤالاً، بمقياس درجات من صفر (الحد الأدنى من الدرجات) **إلى 2** (الحد الأعلى من الدرجات)، **وتحلل أربعة أبعاد:** 1) توفر فرص التعليم والتدريب المهني والتقني للاجئين، و2) إمكانية وصول اللاجئين إلى برامج التعليم والتدريب المهني والتقني، و3) مدى تقبّل اللاجئين للتعليم والتدريب المهني والتقني، و4) قابلية تكييف التعليم والتدريب المهني والتقني مع احتياجات اللاجئين.

قامت منظمة النهضة العربية (أرض) بتخصيص هذه الأداة لتطبيقات البحث من خلال التركيز على الأبعاد التحليلية الثلاثة الأولى (مدى التوفر وإمكانية الوصول ومدى التقبل). **بالإضافة إلى ذلك، لم** تتم دراسة هذه الأبعاد من منظور مؤسسي، كما كان مقصوداً في الأصل، ولكن أيضاً من منظور الطلاب، ما وفر فهماً شاملاً للتعليم والتدريب المهني والتقني وتنمية المهارات في الأردن.

1-3 توفر التعليم والتدريب المهني والتقني والتدريب على المهارات

ركز هذا البعد التحليلي على مدى توفر فرص التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات لطالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين، والصوماليين والسودانيين في الأردن. وتم تحليل مدى التوفر من حيث فرص التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المتاحة لهؤلاء اللاجئين (مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني الحكومية وغير الحكومية، ومجالات التعليم والتدريب المهني والتقني، ومستويات التعليم والتدريب المهني والتقني، وما إلى ذلك). وقامت منظمة النهضة العربية (أرض) بمسح أكثر من خمسين من مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات في الأردن وذلك من خلال عملية مراجعة مكتبية، مع النظر في ثلاث فئات رئيسية:

1) **معلومات عامة عن مؤسسة التعليم والتدريب المهني والتقني، بما في ذلك:**

- **نوع المؤسسة** (خاصة/ عامة ودولية/ وطنية).
- **الطلاب المؤهلون** (الفئة العمرية).
- **مجالات تقديم الخدمة.**
- **تقديم التدريب (غير) القائم على أساس المشاريع.**

2) **برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني:** تحتوي هذه الفئة على معلومات مفصلة عن برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني، وتشمل:

- **المدة،** التي تتراوح من أسابيع إلى سنة واحدة.
- **نوع الدورات** المقدمة في مجالين رئيسيين:
  - **دورات المهارات الشخصية،** مثل محو الأمية الحاسوبية أو المهارات الحياتية.
  - **دورات المهارات التقنية،** من مهارات العمال ذوي الياقات الزرقاء (المهن الحرفية) مثل ميكانيكا السيارات والإنشاءات، إلى مهارات العمال ذوي الياقات البيضاء (المهن الإدارية) مثل المحاسب ومصمم مواقع الإنترنت.

75 المجلس الثقافي البريطاني، إدماج اللاجئين في التعليم والتدريب المهني والتقني. أداة للتقييم الذاتي (2019)، https://www.britishcouncil.org/sites/default/files/refugees_tvet_self-assessment_toolkit_0.pdf.

76 المرجع ذاته، ص. 4.

- توفير **الإرشاد والتوجيه المهني** ضمن المؤسسة عامة، وضمن البرنامج خاصة.
- **طريقة تقديم البرنامج، مقسمة إلى:** برنامج وجاهي، وبرنامج مدمج وآخر عبر الإنترنت.
- **رسوم البرنامج** وتوفر المنح الدراسية.
- تقديم شهادة استكمال الدورة في نهاية برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني/التدريب على المهارات، بما في ذلك:
  - **نوع الشهادة:** رسمية (تلك الصادرة عن مراكز معتمدة لدى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي) وغير رسمية أي الصادرة عن المركز نفسه.
  - **الاعتراف بالشهادة من جهات أخرى** داخل الأردن أو خارجه.

3) **متطلبات التسجيل الرئيسية في البرنامج**

- **القبول/الخبرة السابقة مع طالبي اللجوء/اللاجئين السوريين وغير السوريين.** تختلف الاحتياجات التعليمية لطالبي اللجوء/اللاجئين بشكل خاص عن احتياجات الطلاب الأردنيين العاديين نظراً لوضعهم القانوني. لذلك، أُعتبرت مراعاة مؤسسة التعليم والتدريب المهني والتقني لوضع طالبي اللجوء/اللاجئين في الأردن عنصراً أساسياً أثناء عملية مسح المؤسسات.
- **الوثائق** (بطاقة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وبطاقة الهوية الشخصية، واستمارة الطلب، والصور الفوتوغرافية...)
- **المؤهلات التعليمية السابقة.** المؤهلات الأكثر شيوعاً هي مستوى اللغة الإنجليزية و/أو شهادة التوجيهي و/أو مهارات الحاسوب.

الجدول 3: مسح مبسط لمقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات في الأردن

مقدم التعليم والتدريب المهني والتقني	معلومات عامة			برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني			معلومات التسجيل الرئيسية	
	دولية/ محلية	عامة/ خاصة	قائمة على المشاريع	المدة	نوع الدورات المقدمة: المهارات الشخصية	نوع الدورات المقدمة: المهارات التقنية	متطلبات التسجيل	الخبرة مع اللاجئين	المؤهلات المطلوبة
الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين	دولية	خاصة	✓	3 – 6 أشهر	محو الأمية الرقمية	اللغة الإنجليزية وإدارة الحالات النفسية والاجتماعية	بطاقة المفوضية السامية أو بطاقة الهوية الشخصية	✓	حسب الدورة (اللغة الإنجليزية المستوى فوق المتوسط B2، مهارات الحاسوب)
المجلس النرويجي للاجئين	دولية	خاصة	✓	3 أشهر	اللغة الإنجليزية	الخياطة، صناعة المجوهرات، صيانة الهواتف المحمولة، تحرير المواقع الإلكترونية، وما إلى ذلك.	-	✓	لا توجد متطلبات محددة
مؤسسة أملا	محلية	خاصة	✗	10 أسابيع – 15 شهراً	القيادة والوساطة واللغة الإنجليزية	شهادة التعليم الثانوي/ دورات صناع التغيير	بطاقة المفوضية السامية أو بطاقة الهوية الشخصية.	✓	المستوى المتوسط B1 في اللغة الإنجليزية، خطاب تغطية، شهادة التوجيهي
مؤسسة التدريب المهني	محلية	خاصة	✗	6 أشهر - سنتين	-	الإلكترونيات، السباكة، صناعة الغذاء، الضيافة، وما إلى ذلك.	بطاقة المفوضية السامية أو بطاقة الهوية الشخصية، شهادة الميلاد، دفتر العائلة، وما إلى ذلك.	✓	استكمال الصف العاشر
كلية الخوارزمي الجامعية التقنية	محلية	خاصة	✗	تعتمد على البرنامج	ريادة الأعمال	تكنولوجيا المعلومات، العمل الاجتماعي، الأعمال والإدارة، الميكانيكا، وما إلى ذلك.	بطاقة المفوضية السامية أو بطاقة الهوية الشخصية	✓	لا توجد متطلبات محددة

2-3 إمكانية الوصول إلى التعليم والتدريب المهني والتقني والتدريب على المهارات

ركز هذا البعد التحليلي على إمكانية الوصول إلى فرص التعلم والتدريب المهني والتقني والمهارات بالنسبة لطالبي اللجوء واللاجئين اليمنيين، والصوماليين والسودانيين في الأردن. وقد جرى تحليل إمكانية الوصول من حيث الوثائق القانونية، والحق في العمل والتنقل بحرية (انظر القسم 1-1-1) والموارد المالية.

1-2-3 العوائق القانونية والتوثيق

يُعد امتلاك وثائق هوية[77] صالحة وتقديمها شرطاً للالتحاق بأي تدريب مهني أو تقني. وكما أشرنا في قسم المنهجية، فقد جرى التواصل وإجراء مقابلات مع تسعة من مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات من أصل خمسين مقدماً للخدمات جرى مسحهم. وعند سؤالهم عن الوثائق المطلوبة من الطلاب المحتملين، اتضح عدم وجود سياسة موحدة للوثائق. وفقاً لمقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات الذين جرت استشارتهم، فقد تم التعرف على نمطين للتوثيق: **1)** بطاقة هوية شخصية صالحة وبطاقة المفوضية السامية؛ **و2)** بطاقة هوية شخصية صالحة، أو بطاقة المفوضية السامية أو تصريح الإقامة. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بعض مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني غير الرسمية، مثل مؤسسة آمالا، قد تقبل الطلاب استثناءً دون بطاقة هوية صالحة ليكون التحاقهم بناءً على خلفيتهم الأكاديمية السابقة فقط. وذكر مقدمون آخرون للخدمة أن باستطاعتهم قبول بطاقات الهوية و/أو بطاقات المفوضية منتهية الصلاحية.

من المهم التأكيد على أنه في السيناريو **رقم 1)** ثمة خطر كبير من حيث حدوث التمييز تجاه طالبي اللجوء. كما هو موضح في القسم 1.1.1، فقد طلبت السلطات الأردنية من المفوضية التوقف عن تسجيل اللاجئين غير السوريين في كانون الثاني/يناير 2019، ما منعهم من الحصول على وضع رسمي كلاجئين، الأمر الذي يعني حرمانهم من الحصول على بطاقة المفوضية. لذلك؛ فإن طلب بطاقة المفوضية من اللاجئين غير المسجلين ليتمكنوا من الالتحاق بالبرنامج المهني أو التقني يحرمهم من الوصول إليه. وينبغي أن تكون بطاقة الهوية الشخصية، أو بطاقة المفوضية الصالحة أو منتهية الصلاحية أو أي إثبات آخر للهوية كافية للاجئين وطالبي اللجوء للوصول إلى برامج التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات.

وقد يطلب مقدمو التعليم والتدريب المهني والتقني شهادة التوجيهي، أو مستوى معتمداً في اللغة الإنجليزية أو الإلمام بالحاسوب كمتطلبات إضافية، ويعتمد ذلك على برنامج أو مؤسسة التعليم والتدريب المهني والتقني.

2-2-3 الرسوم وفرص التمويل

أشار المشاركون من الأردنيين وغير الأردنيين في نقاشات مجموعات التركيز إلى **رسوم برامج التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات** باعتبارها **العائق الرئيسي** أمام الوصول إليها. وفقاً للمسح الذي أجرته منظمة النهضة العربية (أرض)، توفر عدّة مؤسسات للتعليم والتدريب المهني والتقني فرص التدريب مجاناً في عمان للأردنيين واللاجئين على حد سواء، وخاصة المنظمات غير الحكومية الدولية وعدد قليل من المنظمات المحلية. ووفقاً للمستفيدين، يبدو أن اثنتين من المنظمات غير الحكومية الدولية ملتزمتان خاصة بتلبية الاحتياجات التعليمية لطالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين والصوماليين والسودانيين في الأردن مجاناً: مثل الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين ومشروع إصلاح الضمان. وعلى المستوى المحلي، فقد تردد أيضاً ذكر مؤسسة سوياً لتنمية المجتمع. وفي هذا الصدد ومن وجهة نظر المستفيدين، فإن **تحسين نظام الإحالة** بشأن مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والمهارات هو إحدى التوصيات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية سواء المحلية أو الدولية، فلم يعرف العديد من المشاركين في مجموعات التركيز كيفية العثور على فرص التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات المذكورة أعلاه، إلا أن القطاع الخاص في الأردن قد حول تقديم التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات إلى مشروع ربحي أدى إلى تكاليف عالية تُعيق وصول اللاجئين والأردنيين على حد سواء إلى هذه الفرص. استناداً إلى المقابلات التي أُجريت مع مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني والمعلومات المتعلقة بالأسعار المتاحة عبر الإنترنت، تتراوح رسوم الدورات التقنية/المهنية بين 300 إلى 1,750 ديناراً أردنياً. وتُحدد عوامل مثل موضوع التدريب، ومدته، والشهادة الرسمية الممنوحة، وسمعة المركز وعدد المتدربين وغير ذلك، التكلفة النهائية للدورة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن غالبية مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات تُصمم عروضها التعليمية بناءً على احتياجات الأطراف المهتمة ومواردها، ما يعني أن طالبين ملتحقين بالدورة التدريبية ذاتها، في المؤسسة ذاتها، قد يدفعان رسوماً مختلفة. لا يتمتع الأفراد بقدرة تفاوض قوية مع مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني، في الوقت الذي يتمتع فيه القطاع الخاص، والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية بالقدرة على التفاوض على رسوم مخفضة إذ في إمكانها جلب أعداد كبيرة من الطلاب المحتملين للالتحاق بالدورات.

77 وثائق الهوية الصالحة تعني بطاقة الهوية الشخصية، وشهادة الميلاد، وتصريح الإقامة، وشهادة الزواج، وشهادة القيادة، وجواز السفر، وتصريح العمل، ودفتر العائلة وغيرها من الوثائق ذات الصلة.

الجدول 4: رسوم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات الخاصة العاملة في الأردن (بالدينار الأردني)

التدريب التقني والمهني	المؤسسة 1	المؤسسة 2	المؤسسة 3	المؤسسة 4	المؤسسة 5	المؤسسة 6	المؤسسة 7
التجميل ومستحضرات التجميل	1,250	900	680	750	310	500	غير متوفر
تكنولوجيا المعلومات	1,250	350	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	500	غير متوفر
الإدارة	750	1,100	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	250	غير متوفر
العمل الاجتماعي	1,750	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1,500	1,000

ويُعد مجال التفاوض نتيجة ضرورية للتحدي الثاني المتعلق بالرسوم وهو: **الشفافية.** إلى جانب القدرة على تحمل التكاليف، ثمة نقص واسع النطاق في الشفافية بين مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني فيما يتعلق بتكاليف الخدمة. وإن الغالبية العظمى من مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، باستثناء القليل منها، لا تشارك رسومها علناً ما يُجبر الأطراف المهتمة على طلب عرض مخصّص.

ونظراً لرسوم التعليم والتدريب المهني والتقني الباهظة، اتفق المشاركون في نقاشات مجموعات التركيز على أن السبيل الوحيد للمشاركة في الدورات التدريبية المكلفة هو عن طريق **المنح الدراسية**، التي تُقدمها أساساً وكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية. على الرغم من أن بعض طالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين، والسودانيين والصوماليين أفادوا باستفادتهم من منحة للتعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات في السابق، إلا أنهم اشتكوا بالإجماع من نقص المنح الدراسية المتاحة لمجتمعاتهم في هذا المجال، ولديهم تصور بأن جميع فرص التعليم، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات، الممولة من مجتمع المساعدة الدولي والجهات المانحة والحكومة الأردنية، تستهدف اللاجئين السوريين فقط، ما أشعرهم بالاستبعاد منها.

علاوة على ذلك، ووفقاً للهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين ثمة حاجة إلى نهج عملي أكثر يتصدى لمسألة الرسوم الباهظة في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، إلى جانب التوسع في التمويل المقدم من الجهات المانحة والحكومة الأردنية والذي يستهدف طالبي اللجوء واللاجئين. ويستلزم هذا الدعوة إلى الالتحاق المجاني ودون تقديم وثائق لجميع اللاجئين الباحثين عن عمل في برامج التدريب المهني والتقني المقدمة من مؤسسة التدريب المهني والشركة الوطنية للتشغيل والتدريب، على غرار طلاب المدارس.[78]

3-3 مدى تقبل التعليم والتدريب المهني والتقني والتدريب على المهارات

جرى تحليل مدى تقبل اللاجئين لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني وفقاً لثلاثة أبعاد: **1)** خيارات التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المفضلة بين اللاجئين، و**2)** جودة التعليم والتدريب المهني والتقني، و**3)** مدى ملاءمة برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني لاحتياجات اللاجئين وواقعهم.

3-3-1 خيارات التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المفضلة بين اللاجئين

البعد التحليلي الأول لمدى تقبل اللاجئين للتعليم والتدريب المهني والتقني هو خياراتهم المفضلة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات. كما هو موضح في قسم المنهجية، فقد قام جميع المستفيدين في بداية كل مجموعة تركيز باستكمال استبيان فردي يهدف إلى تحقيق الهدف الأول من هذا البحث.[79] ومن بين البيانات المطلوبة، تم الاستفسار عن معلوماتهم الشخصية (بما في ذلك الجنسية والجنس)، واهتماماتهم وتجربتهم في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات. سمحت هذه المعلومات لمنظمة النهضة العربية (أرض) بتحديد الخيارات المفضلة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني والتقني بين طالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين والصوماليين والسودانيين وتصنيفها حسب المجالات المواضيعية والجنس والجنسية.

78 مركز الاستدامة للبحث والتطوير (SRD)، "الأردنيون وغير الأردنيين يناضلون من أجل الوصول إلى العمل اللائق: تحليل سوق العمل في محافظتي عمان ومعان" (عمان: الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين، 2022)، ص. 44، https://reliefweb.int/report/jordan/jordanians-and-non-jordanians-struggling-decent-work-labour-market-analysis-amman-and-maan-governorates.

79 «1. توفير معلومات أساسية بهدف تسهيل مطابقة المستفيدين المختارين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و28 عاماً من مجتمعات اللاجئين اليمنيين، والسودانيين والصوماليين في الأردن (والأردنيين الأكثر ضعفاً وتأثراً) مع برامج التعليم والتدريب المهني والتقني/التدريب على المهارات المناسبة لتحسين فرصهم في كسب العيش.»

أ. خيارات التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المفضلة عند اللاجئين حسب المجالات المواضيعية

كان أحد الأسئلة المطروحة في الاستبيان الفردي الموزع على المستفيدين المحتملين: «هل أنت مهتم حالياً بتلقي تدريب؟» ومن ثم، طُرحت المجالات المواضيعية التالية: 1) الإدارة والتنظيم، 2) الحاسوب والإلكترونيات، 3) الفنون الجميلة، 4) اللغات الأجنبية، 5) الميكانيكا، 6) الأعمال المكتبية، 7) خدمة العملاء والخدمة الشخصية، 8) العلاج والعمل الاجتماعي، 9) التجميل ومستحضرات التجميل، 10) التدريس، 11) التصميم الفني، 12) الإنشاءات والبناء، 13) الطهي وخدمات تقديم الطعام والشراب، 14) البيئة والزراعة.

وكانت الخيارات الأكثر تفضيلاً التي أظهرها المشاركون في الاستبيان: **أ)** الحاسوب والإلكترونيات **و ب)** اللغات الأجنبية. ومقارنة بالمنطقة، يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن نمواً تدريجياً، إذ يُعتبر أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الوطني. وفي عام 2022، شكل القطاع 3.8 % من الناتج المحلي الإجمالي الوطني،[80] ما يعني حاجة القطاع إلى عمالة مؤهلة. كذلك؛ يُعد الطلب على المهنيين المؤهلين في هذا القطاع من بين الأعلى خارج الأردن؛ إذ يمكن للأشخاص العمل عن بعد لدى شركات أجنبية دون تعريض وضعهم القانوني في الأردن للخطر، أو البحث عن فرص العمل في الخارج ما يُسرع عملية إعادة التوطين المحتملة.

وفيما يتعلق باللغات الأجنبية، يحرص الأردنيون وطالبو اللجوء/اللاجئون اليمنيون، والصوماليون والسودانيون على تعلم اللغة الإنجليزية أو اللغات الأجنبية الأخرى لعدة أسباب تتمثل في أن: **أ)** التحدث بأكثر من لغة يزيد من قدرة العامل التنافسية في سوق العمل؛ **و ب)** تعلم اللغة الإنجليزية (أو أي لغة أجنبية أخرى) يزيد من فرص العثور على عمل في الخارج، ما يشكل نقطة انطلاق لإعادة التوطين في حالة اللاجئين؛ **و ت)** الأردن يُعد مركزاً للعمل الإنساني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب الاستقرار الذي يتمتع به، إذ يستضيف عدداً كبيراً من المنظمات غير الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى والتي توفر في العموم ظروف عمل أفضل من القطاعين العام والخاص، غير أنها تشترط مهارات المحادثة والكتابة باللغة الإنجليزية لأي منصب وظيفي.

وعلى النقيض، كان **أ)** التدريس **و ب)** البيئة والزراعة من الخيارات الأقل تفضيلاً. فعلى الرغم من اعتبار التدريس في الغالب من ضمن الوظائف ذات المكانة المتوسطة والعالية،[81] إلا أنه لم يكن من بين خيارات التعليم والتدريب المهني والتقني المفضلة لدى الأردنيين لأن التعليم مجال أكاديمي وليس مهنياً. وفي الواقع، لم يتم العثور على أي تدريب في مجال التدريس خلال عملية مسح مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني سواء في القطاع العام أو الخاص. وفيما يتعلق بمهارات البيئة والزراعة، وعلى عكس اللاجئين السوريين الذين يعيشون في المحافظات الريفية في شمال الأردن (إربد، وجرش، وعجلون، والمفرق)، فإن 78 % من طالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين، والصوماليين والسودانيين، يعيشون في عمان وضواحيها الحضرية[82]، ولذلك؛ ستؤدي برامج التعليم والتدريب المهني والتقني في مجال البيئة والزراعة إلى زيادة فرصهم في كسب العيش بصعوبة.

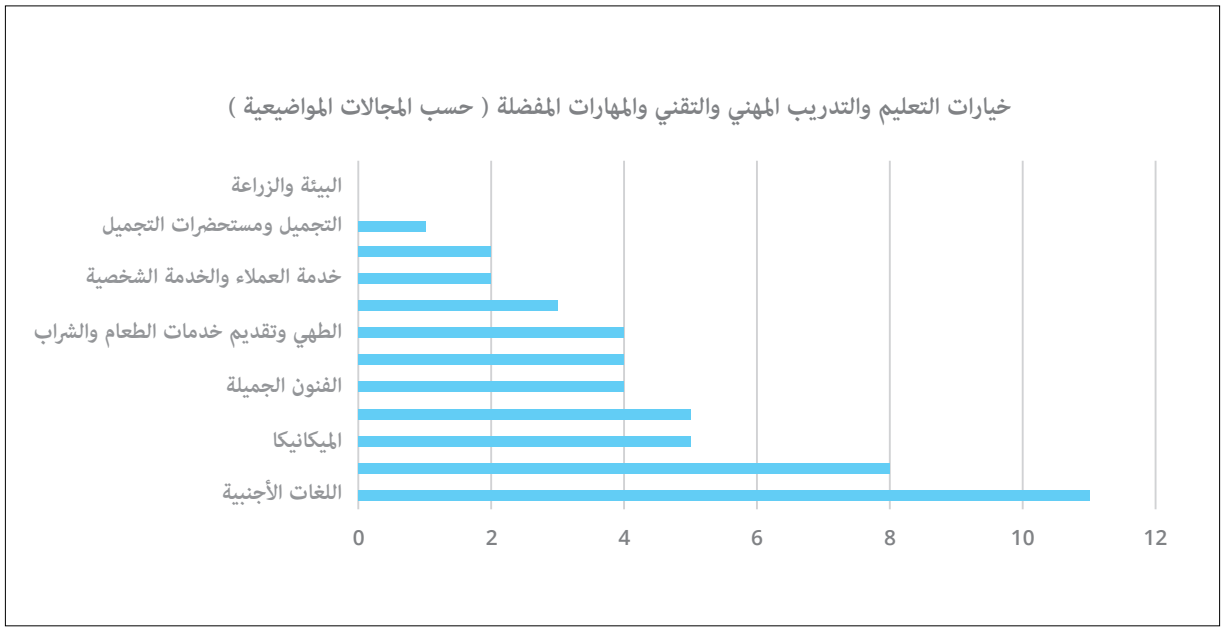

80 https://www.trade.gov/country-commercial-guides/jordan-information-and-communication-technology.

81 التصور الوطني لمهنة التدريس في الأردن (دراسة استقصائية لعام 2022)، https://jordankmportal.com/ resources/the-national-perception-of-teaching-profes-sion-in-jordan-2022-survey-infographic.

82 https://data2.unhcr.org/en/documents/details/101162.

ب. خيارات التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المفضلة عند اللاجئين حسب الجنس

تتشكل الخيارات المفضلة بين طالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين والصوماليين والسودانيين فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني والتقني من خلال **المسائل القائمة على الجنس.** أولاً، تجدر الإشارة إلى أن العينة تتكون من رجال يبلغ عددهم ضعف عدد النساء (17 مشاركاً مقابل 9 مشاركات). يرتبط الاهتمام الضعيف الذي أظهرته النساء بفرص التدريب المهني مباشرة بضعف مشاركتهن في سوق العمل الأردني. لدى الأردن واحد من أدنى معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في العالم: ففي عام 2022، بلغت نسبة النساء العاملات في الأردن 14.2 % فقط.[83] وتُعد العوامل الاجتماعية والثقافية، والإطار القانوني والتحرش الجنسي من بعض المعيقات الرئيسية التي تمنع المرأة في الأردن من العمل.[84]

ومن بين مجالات العمل التي تناولها الاستبيان والبالغ عددها 14 مجالاً، فضّل الرجال اليمنيون، والصوماليون والسودانيون العمل والتدريب في مجالات **أ)** الميكانيكا؛ **ب)** الإنشاءات والبناء؛ **ج)** خدمة العملاء والخدمة الشخصية؛ **د)** التصميم الفني؛ **ه)** الإدارة والتنظيم (بما في ذلك الوظائف المكتبية). وفيما يتعلق بفئتي الميكانيكا والإنشاءات والبناء، تجدر الإشارة إلى أنهما تتكونان من وظائف عمال الياقات الزرقاء (الحرفية) والتي ترتبط تقليدياً بالعمال الذكور لا النساء، وذلك بسبب القوالب النمطية القائمة على الجنس. ومن ناحية أخرى، تُعتبر خدمة العملاء والخدمة الشخصية مجالاً يتعامل فيه العاملون مع أشخاص لا يعرفونهم على الدوام؛ بالتالي فهو مجال يلقى قبولاً واسعاً من حيث عمل الرجال فيه لا النساء، مع أخذ الأعراف الثقافية وحوادث التحرش الجنسي أو الخوف من وقوعها في عين الاعتبار.

وبالنسبة للنساء اليمنيات والصوماليات والسودانيات، كان **أ)** العلاج والعمل الاجتماعي و**ب)** التجميل ومستحضرات التجميل من ضمن برامج التعليم والتدريب المهني والتقني الأكثر طلباً. يرتبط تفضيل المرأة للعمل الاجتماعي بشكل وثيق بالتصور المتحيز الذي ينظر إلى المرأة بوصفها مقدمة رعاية. بالإضافة إلى ذلك، فإن العمل كأخصائية اجتماعية مقبول على نطاق واسع للنساء في الأردن والعالم العربي. ثانياً، يُعد التجميل ومستحضرات التجميل من المجالات المرتبطة تقليدياً بالمرأة بسبب القوالب النمطية القائمة منذ زمن طويل التي تفرض على المرأة الاهتمام بمظهرها وفقاً لمعايير الجمال. وقد دفع هذا الوضع الثقافي والاجتماعي النساء إلى إتقان مجالات العمل هذه.

وفقاً لبيانات العينة، تجذب مجالات تكنولوجيا المعلومات، والطهي وتقديم خدمات الطعام والشراب، واللغات الأجنبية اهتمام الرجال والنساء الذي جرت مقابلتهم من الجاليات اليمنية والصومالية والسودانية في آن معاً، مع إقبال أكبر من الذكور عليها.

ما تزال القوالب النمطية القائمة على الجنس تلعب دوراً رئيسياً بين الشباب في الأردن فيما يتعلق باختيار التعليم والتدريب المهني والتقني، وخاصة في مجتمعات طالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين. وكما ذُكر في قسم المنهجية، طُلب من المشاركين في نقاشات مجموعات التركيز تعبئة تقييم ذاتي للمهارات التقنية، إذ شملت بعض القطاعات المهنية المطروحة **1)** التجميل ومستحضرات التجميل و**2)** الميكانيكا. رفضت بعض النساء اليمنيات تحديد مستواهن في مهارات الميكانيكا بحجة كونه مجال عمل مخصصاً للرجال. كما كانت لدى الرجال اليمنيين أفكار مماثلة فيما يتعلق بعملهم في وظائف التجميل ومستحضراته.

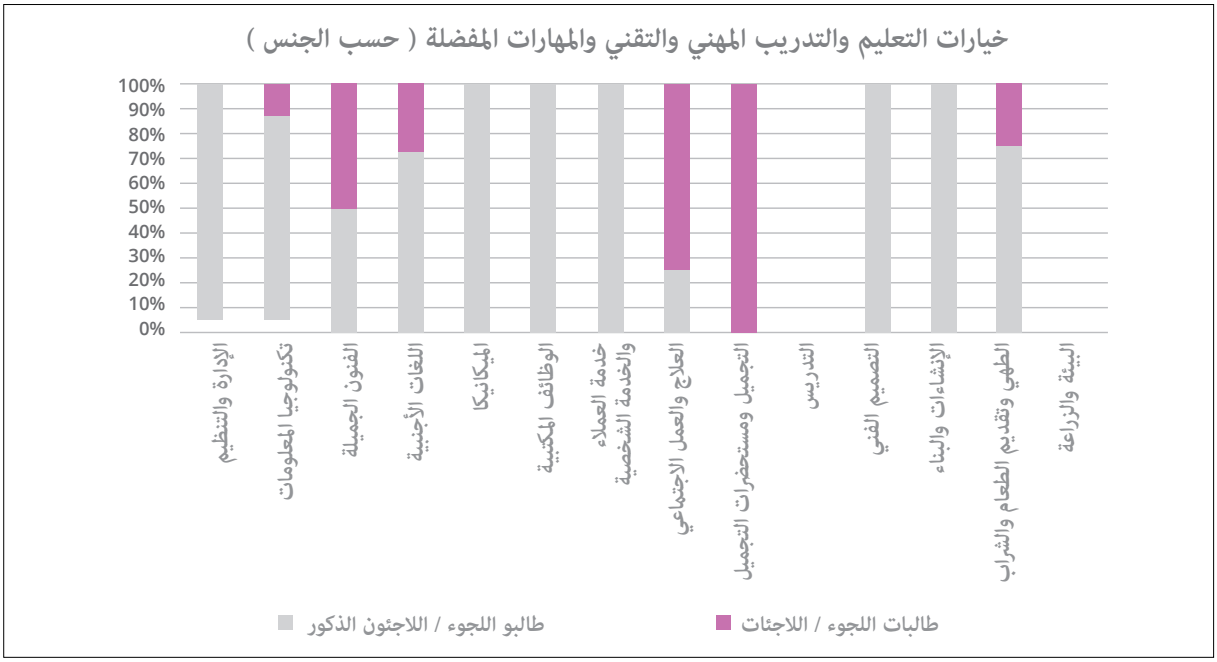

83 الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، كوفيد-*19* ومشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن: نظرة على مشاركة المرأة في القوى العاملة من منظور الجائحة (2022)، ص. 17. https://mol.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/2022_10_18_study_on_covid_19_impact_on_women_economic_participation_final.pdf

84 منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)، مواجهة تحديات البطالة بين الشباب الأردني: حقائق ودروس مستفادة وتوصيات (2023)، https://ardd-jo.org/publication/youth-unemployment-in-jordan-failed-strategies-and-deferred-promises/

ج. خيارات التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات المفضلة عند اللاجئين حسب الجنسية

عند تحليل الخيارات المفضلة في التعليم والتدريب المهني والتقني من منظور الجنسية، يمكن استنتاج أن تكنولوجيا المعلومات، والفنون الجميلة والطهي هي مجالات التدريب التي تشترك فيها جميع الجنسيات الخاضعة للدراسة. وفيما يتعلق بالقطاعات المهنية المتبقية، فإن اليمنيين أكثر استعداداً للالتحاق بتدريب يُعقد في مجالي التصميم التقني والتجميل، ولديهم اهتمام كبير باللغات الأجنبية والعمل الاجتماعي والميكانيكا؛ في حين أن الصوماليين مهتمون أكثر بالإدارة والتنظيم (بما في ذلك الوظائف المكتبية) والإنشاءات والميكانيكا. وتبيّن في العينة الصغيرة المنفذة عدم وجود تفضيلات واضحة لدى السودانيين.

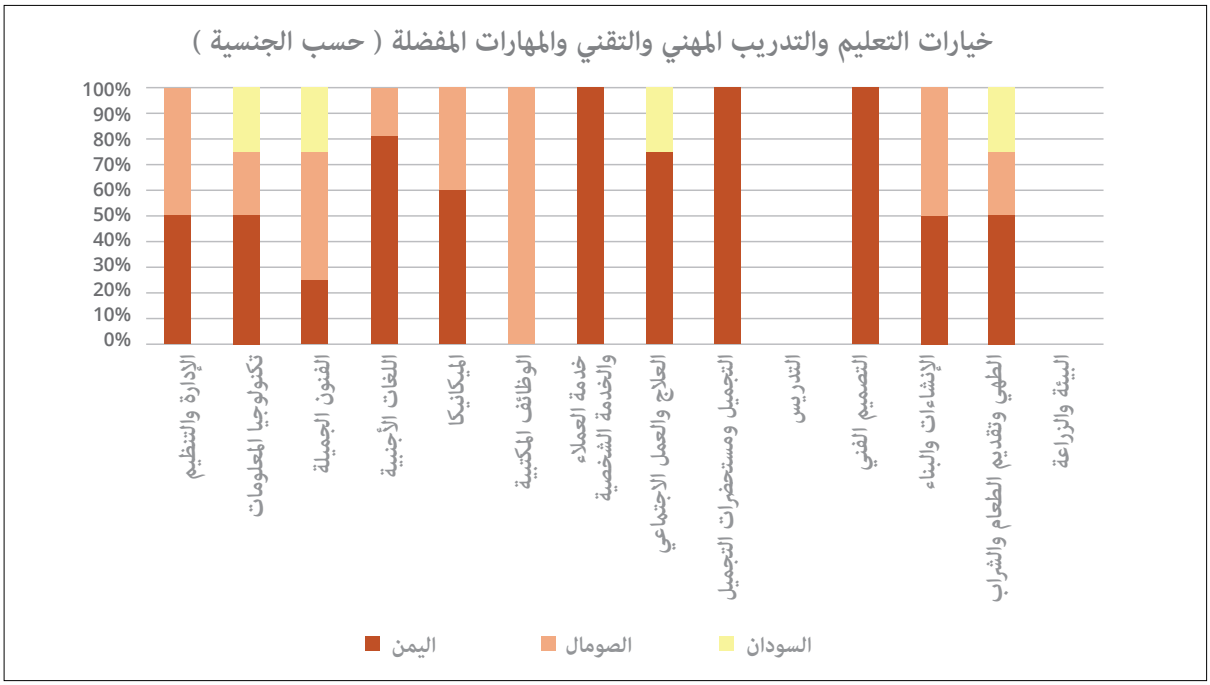

2-3-3 جودة التعليم والتدريب المهني والتقني

يتمثل البعد الثاني من مدى تقبل اللاجئين للتعليم والتدريب المهني والتقني في جودة التعليم والتدريب المهني والتقني من وجهة نظرهم كمستهلكين/طلاب. يعاني التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن كما وضحنا سابقاً من نظرة اجتماعية سيئة، وتُعد جودة التعليم أحد الأسباب في ذلك. إن الافتقار إلى مدربين مؤهلين ومتمرسين، والمرافق العتيقة ذات المعدات قديمة الطراز، ومنهجيات التدريس التي تركز على النظريات بدلاً من التدريب العملي، وعدم وجود مناهج تدريبية موجهة نحو سوق العمل من بين عوامل أخرى (انظر القسم 3-2) جميعها عوامل تكمن وراء ضعف جودة التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن.

وتوصلت جهات مانحة إضافة إلى اليونسكو وهيئات تعليمية أخرى إلى استنتاجات مماثلة. لكن ما هو رأي طالبي اللجوء/اللاجئين، وخاصة اليمنيين والصوماليين والسودانيين، بجودة التعليم في الأردن؟ نظراً لأن برنامج المنح المقدم من منظمة النهضة العربية (أرض) يغطي 15 طالباً فقط مع مقدم واحد للتعليم والتدريب المهني والتقني وقد لا يكون هذا هو الحال بالنسبة لمقدمي الخدمة والطلاب الأخرين، فإن هذه آراء ووجهات نظر المستفيدين فيما يتعلق بتجربتهم في التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات في كلية الخوارزمي الجامعية التقنية (مستمدة من الدراستين الاستقصائيتين الأولية والنهائية اللتين أجرتهما منظمة النهضة العربية (أرض)):

- **المعلمون:** قيّم الطلاب المعلمين في كلية الخوارزمي بأنهم يتمتعون بدرجة عالية من الحرفية، لا لأنهم خبراء في مجالاتهم وحسب، بل لمهاراتهم التربوية أيضاً. علاوة على ذلك، أكد الطلاب أن بعض المعلمين كانوا داعمين وملهمين وقاموا بتمكينهم من حيث مواجهة التحديات الشخصية والمهنية.
- **زملاء الدراسة:** أفاد المستفيدون من منحة التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات المقدمة من منظمة النهضة العربية (أرض) بالشراكة مع رؤيا أمل الدولية، بأنهم قد أنشأوا علاقات إيجابية جداً مع أقرانهم إذ استخدموا مصطلحي «الأصدقاء» و«العائلة» لوصفهم.
- **الموظفون والطلاب الآخرون:** بُنيت علاقة المستفيدين مع موظفي كلية الخوارزمي والطلاب الآخرين على الاحترام المتبادل طيلة فترة منحة التدريب. ولم تشهد هذه الفترة إثارة أي حالة من العنصرية أو التمييز ضد الشباب على الإطلاق، ما سمح لهم بمتابعة دراستهم في بيئة تعليمية آمنة.

- **المرافق والمعدات:** رأى غالبية المستفيدين أن مرافق كلية الخوارزمي ومعداتها كافية ومحدثة بما يتناسب مع واقع سوق العمل الأردني. وكان لدى اثنين من الطلاب فقط اعتراضات على معدات الكلية ومرافقها؛ إذ ذكر أحدهما أن المعدات كانت قديمة بحسب تجربته، بينما اعتقد الآخر أن المواد التي قدمتها المؤسسة لم تكن كافية لتلبية متطلبات التدريب.

- **المناهج:** تم تقسيم برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات الذي جري في كلية الخوارزمي لمدة ثلاثة أشهر إلى قسمين: وحدة مشتركة حول مهارات ريادة الأعمال، ووحدة تتناول خصوصيات كل مجال مواضيعي للتعليم والتدريب المهني والتقني. وحظيت وحدة المهارات الشخصية بتقدير خاص بين المستفيدين. وقد شدد الطلاب اللاجئون على الحاجة إلى تدريس الحد الأدنى من اللغة الإنجليزية في جميع برامج التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات، ذلك أنهم يضعون دائماً في اعتبارهم أن إعادة التوطين هي الحل الدائم المفضل لديهم. وقد رحبت كلية الخوارزمي بهذه الملاحظة وقدمت دورات مجانية في اللغة الإنجليزية صُممت خصيصاً لتناسب مستويات الكفاءة الفردية للمستفيدين الخمسة عشر.

3-3-3 مدى ملاءمة برامج التعليم والتدريب المهني والتقني لاحتياجات اللاجئين وواقعهم

يتمثل البعد الثالث الذي جرى فحصه فيما يتعلق بمدى تقبل اللاجئين للتعليم والتدريب المهني والتقني في **مدى ملاءمة برامج التعليم والتدريب المهني والتقني لاحتياجات طالبي اللجوء/اللاجئين وواقعهم.**

سئُل المستفيدون من طالبي اللجوء/اللاجئين، كما هو الحال بالنسبة لجودة برامج التعليم والتدريب المهني والتقني، من خلال الدراستين الاستقصائيتين الأولية والنهائية عمّا إذا كانت كلية الخوارزمي وبرامجها الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات ملائمة لاحتياجاتهم الخاصة وواقعهم، وعن طرق هذه الملاءمة:

- **الوثائق القانونية:** للتمكن من الالتحاق ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات، طلبت كلية الخوارزمي الجامعية التقنية من المستفيدين وثيقة إثبات هوية صالحة أو منتهية الصلاحية فقط، سواء أكانت جواز سفر وطني أو بطاقة اللاجئ التابعة للمفوضية السامية، ولم تطلب الكلية أية وثائق إضافية. وتجعل سياسة الوثائق القانونية المرنة هذه من كلية الخوارزمي مقدماً مناسباً للتعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات بالنسبة لطالبي اللجوء/اللاجئين من وجهة نظر قانونية.

- **القدرة على تحمل التكاليف:** تمكنت منظمة النهضة العربية (أرض) ورؤيا أمل الدولية بدعم مالي من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية من تغطية رسوم الدراسة للمستفيدين الخمسة عشر. وبالإضافة إلى ذلك، سُلّم بدل مواصلات إلى كل المستفيدين في بداية كل شهر لتغطية التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

- **مطابقة مجال التعليم والتدريب المهني والتقني:** أعرب جميع المستفيدين عن رضاهم عن مجال التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات الذي طابقته لهم دائرة البرامج في منظمة النهضة العربية (أرض) بناءً على توصيات دائرة الأبحاث في المنظمة. وقد اشتكى مستفيد واحد فقط من برنامج التدريب المختار له لأنه لم يتمكن من متابعة المحاضرات بسبب عائق اللغة (إذ لم يكن يتحدث اللغة العربية جيداً) ووجود مشاكل صحية (إذ كان يعاني من حساسية تجاه بعض المنتجات والمواد الكيماوية المستخدمة أثناء المحاضرات العملية). لذلك، أبدت كلية الخوارزمي بناءً على طلب منظمة النهضة العربية (أرض) مرونة كافية من حيث السماح لهذا الطالب بالالتحاق ببرنامج تدريبي آخر في مجال مواضيعي مختلف وباللغة الإنجليزية.

- **المدة:** كما ذكرنا سابقاً، استفاد الطلاب من منحة دراسية مدتها ثلاثة أشهر (من 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 11 كانون الثاني/يناير 2024). وفي حين وافق بعض المستفيدين على مدة برنامجهم التجريبي، رأى آخرون أن المدة المذكورة آنفاً غير كافية لتلبية احتياجاتهم التعليمية، وأوصوا بتمديد المنحة لسنة واحدة على الأقل.

- **الجدول الزمني:** باستثناء الوحدة المشتركة حول ريادة الأعمال، ارتاد المستفيدون كلية الخوارزمي من 3 إلى 4 أيام أسبوعياً، وبجداول زمنية مختلفة حسب برنامجهم التدريبي (من فترة الصباح إلى وقت مبكر من بعد الظهر بصورة رئيسية). وقد أشار بعض الطلاب إلى الصعوبة الشديدة التي واجهوها في بعض الأحيان من حيث الجمع بين هذه الفرصة التدريبية والالتزامات العائلية و/أو المهنية المسبقة، لذلك ينبغي توفير المزيد من المرونة من هذا الناحية.

- **المواصلات:** يعيش عدد كبير من المستفيدين في حي جبل عمان ويقع مركز كلية الخوارزمي الذي أجروا فيه تدريبهم في حي تلاع العلي، الأمر الذي تطلب رحلات معقدة وطويلة لمن يتنقلون باستخدام وسائل النقل العام. وعلى الرغم من أن منظمة النهضة العربية (أرض) زودتهم ببدل مواصلات سخي، إلا أن المستفيدين أفادوا بتفضيلهم وجود مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني بالقرب من مجتمعاتهم.

- **الإلحاق بالعمل:** وفرت كلية الخوارزمي في نهاية البرامج التدريبية فرصاً للتدريب العملي لمدة شهر واحد داخل الكلية (بما في ذلك توفير بدل مواصلات) لاثني عشر مستفيداً، قبلها ستة مستفيدين منهم. وبعد انتهاء فترة التدريب العملي، تم تعيين واحد من هؤلاء المتدربين الستة في كلية الخوارزمي، فيما اعتذر باقي الطلاب عن التعيين بسبب التزاماتهم المهنية أو الشخصية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم كلية الخوارزمي بدعم جميع الطلاب في بحثهم عن فرص عمل أو فرص تدريب عملي خارج الكلية من خلال شبكاتها المهنية.

القسم الرابع: الدروس المستفادة

خلصت منظمة النهضة العربية (أرض) نتيجة عملية البحث هذه إلى الدروس المستفادة التالية فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات، وعليه صُنّف طالبو اللجوء/اللاجئون اليمنيون، والصوماليون والسودانيون، إلى أربع فئات مختلفة (تنطبق معظمها على طالبي اللجوء/اللاجئين السوريين):

أ. اللاجئون بوصفهم طلاباً في برامج التعليم والتدريب المهني والتقني

1. التعلم هو عملية فردية. تُعدّ رحلة التعليم فريدة لكل شخص لأن الطلاب لا يتفاعلون جميعاً مع المحتوى والمهارات ذاتها بالطريقة ذاتها، ولا يتشاركون الظروف الشخصية، أو العائلية، أو الاقتصادية والاجتماعية ذاتها. ويمكن التوصل إلى فهم أكثر شمولاً لأسباب نجاح الطلاب أو مواجهتهم للتحديات في رحلة التعلم الخاصة بهم من خلال دراسة عوامل كوضعهم المالي، والتوازن الذي يحققونه بين التدريب والالتزامات الشخصية أو المهنية الأخرى، والدعم الذي يتلقونه من أسرهم. علاوة على ذلك، فإن التعلم عملية ديناميكية تتضمن سلسلة من المراحل (مثل الاكتساب، والاحتفاظ، والتطبيق والتغذية الراجعة) يتوجب على الطلاب التنقل فيما بينها مع مرور الوقت لاكتساب مهارات ومعارف جديدة.

2. يمكن أن يتخذ الدافع وراء الالتحاق ببرنامج التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات أشكالاً عديدة. عند النظر في الالتحاق ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات، يتم تحفيز المستفيدين من خلال عوامل مختلفة. وقد كان تعزيز فرص كسب العيش دافعاً أساسياً للتقدم بطلب الحصول على منح التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات. أفاد المشاركون بالإجماع بأن المشاركة في هذه البرامج كان لها تأثير إيجابي على نموهم الشخصي والمهني من خلال تزويدهم بمهارات تقنية وشخصية جديدة، وتوسيع شبكاتهم، والحصول على شهادات رسمية. بالإضافة إلى ذلك، اعتبر بعض الطلاب التعليم والتدريب المهني والتقني مساراً لتسريع اندماجهم في سوق العمل مع إدراكهم لمدى الطلب على الوظائف المهنية والتقنية.

ومع ذلك، ليس السعي وراء كسب لقمة العيش بالدافع الوحيد. عامة، اعتبر المشاركون تجربتهم في التعليم والتدريب المهني والتقني إيجابية لأنهم تدربوا، كجزء من عملية المطابقة، في المجالات التي كانوا مهتمين بها وتتماشى مع طموحاتهم المهنية. وسواء أكانوا لاجئين أم لا، فمن غير المرجح أن ينخرط الأفراد في تدريب مهني مع افتقارهم إلى الاهتمام به أو وجود الدافع الشخصي. ومن ثم، لا بد لمقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات، ولاسيما المنظمات غير الحكومية، أن يقوموا بتكييف فرصهم وتخصيصها وفقاً لتفضيلات الطلاب وتجنب فرضها عليهم.

علاوة على ذلك، فإن قرار الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني والتقني قد ينبع من كونه البديل الوحيد المتاح للمسارات الأكاديمية التقليدية. على سبيل المثال، ذكر أحد المستفيدين أن التقدم بطلب الحصول على منحة التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات المقدمة من منظمة النهضة العربية (أرض) بالشراكة مع رؤيا أمل الدولية قد جاء جراء القيود المالية المرتبطة بالالتحاق بالجامعة لغير الأردنيين.

3. ترتبط أسباب الانسحاب من التعليم والتدريب المهني والتقني/التدريب على المهارات بعوامل خارجية وداخلية، وبعضها مشترك بين الطلاب. ينبغي التفريق بين أسباب انسحاب المستفيدين الذين تم اختيارهم مسبقاً أو وقع عليهم الاختيار الأولي، والمستفيدين الذين انتهى بهم المطاف بالالتحاق ببرنامج منح التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات:

- **المستفيدون الذين تم اختيارهم مسبقاً أو وقع عليهم الاختيار الأولي:** انسحب 11 من أصل 26 مستفيداً تم اختيارهم مسبقاً أو وقع عليهم الاختيار الأولي لأحد الأسباب التالية أو عدد منها:[85] **أ)** عدم الموافقة على أحكام وشروط عقد منحة التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات مع منظمة النهضة العربية (أرض) أو سوء فهمها (2)؛ **ب)** عدم توافق الجدول الزمني مع الالتزامات المهنية أو التعليمية المسبقة (1)؛ **ج)** العثور على وظيفة بدوام كامل في السوق غير الرسمي (1)؛ **د)** إعادة التوطين في بلد ثالث (3)؛ **ه)** عدم إمكانية الوصول إليهم بعد أن تم اختيارهم (4)؛ **و)** الخوف من التنقل في أنحاء عمان/الأردن دون حمل وثائق رسمية (1).
- **المستفيدون النهائيون:** استكمل 12 من أصل 15 مستفيداً برنامج التدريب بنجاح، حيث التحق ثمانية منهم بالبرنامج منذ بداية البحث وأظهروا التزامهم بفرصة التدريب المقدمة من منظمة النهضة العربية (أرض) ورؤيا أمل الدولية. أما المستفيدون الثلاثة فقد قرروا الانسحاب خلال البرنامج بسبب **أ)** مشاكل صحية (1)؛ **ب)** عدم القدرة على تحقيق توازن بين برنامج التدريب وعملهم بدوام جزئي (1)؛ **ج)** عدم تلبية برنامج التدريب لتوقعاتهم الشخصية والمهنية (1).[86] وتجدر الإشارة إلى أن كلية الخوارزمي قدمت دورة تكميلية لهؤلاء الطلاب الثلاثة، قبلها اثنان منهم غير أنهم لم يلتحقوا بها في نهاية المطاف.

85 (س) هو عدد المستفيدين المختارين مسبقاً أو وقع عليهم الاختيار الأولي الذين يذكرون (س) من الأسباب لانسحابهم من برنامج منح التعليم والتدريب المهني والتقني.

86 (س) هو عدد المستفيدين النهائيين الذين ذكروا (س) سبباً للانسحاب من برنامج المنحة.

كما يتضح من النتائج المذكورة أعلاه، يظهر عامل عدم إبداء المرونة من جانب مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني بوصفه أساسياً في معدلات انسحاب الطلاب، كما يُناقش القسم الفرعي اللاحق.

4. يمكن للتحديات المتعلقة بالمواصلات أن تُثني اللاجئين عن المشاركة في برامج التعليم والتدريب المهني والتقني. كان موقع كلية الخوارزمي بعيداً جداً عن المجتمعات التي يعيش فيها طالبو اللجوء/اللاجئون هؤلاء، ما صعّب عليهم تحقيق التوازن بين التدريب والتزاماتهم المهنية والشخصية الأخرى. علاوة على ذلك، ينبغي الانتباه إلى تردد بعض الطلاب اللاجئين في الابتعاد عن مناطق سكنهم لعدم امتلاكهم وثائق قانونية صالحة.

5. يعتبر الطلاب اللاجئون أن المهارات الشخصية لا تقل أهمية عن المهارات التقنية. من وجهة نظر المستخدم النهائي، لا يكفي اكتساب المعرفة التقنية فقط في مجال مهني محدد للانتقال الناجح من مرحلة المدرسة إلى العمل. ورأى الطلاب أن مناهج التدريب يجب أن تجمع بين المهارات التقنية والشخصية معاً، وخاصة اللغة الإنجليزية.

6. أعرب الطلاب اللاجئون عن تقديرهم الكبير لفرصة الحصول على خبرة عمل مدفوعة الأجر سواء أثناء تنفيذ برامج التعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات أو في نهايتها. بعد إنهاء الطلاب لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات بنجاح، قدمت كلية الخوارزمي فرصة تدريب عملي مدفوعة الأجر لجميع المستفيدين لتلبية الاحتياجات المؤسسية الداخلية، حيث انتهز نصفهم هذه الفرصة لتطبيق المعارف والمهارات التي تعلموها. أما باقي المستفيدين، فقد فضلوا أن يبدأوا البحث عن وظائف أو تأسيس مشاريعهم الخاصة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني الذي تلقوا التدريب عليه.

7. يجب أن تستفيد البرامج التعليمية المخصصة لطالبي اللجوء/اللاجئين من تضمين بعدٍ للحماية كجزء من تصميمها وتنفيذها. قامت منظمة النهضة العربية (أرض) نيابة عن المستفيدين الخمسة عشر من منحة التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات بالتفاوض الجماعي مع كلية الخوارزمي بشأن أحكام برامج التدريب وشروطها لضمان تصميم هذه البرامج بما يتناسب مع احتياجاتهم التعليمية وتلبية خصوصياتهم كلاجئين. وقد سمح هذا النهج لمنظمة النهضة العربية (أرض) بتزويدهم ببرنامج تعليمي عالي الجودة وتغطية احتياجاتهم المتعلقة بالحماية.

ب. برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات

1. **المرونة أساسية لضمان رحلة تعلم ناجحة.** من أكبر التحديات التي أشار إليها المستفيدون والجهات المعنية الأخرى فيما يتعلق بالتحاق طالبي اللجوء/اللاجئين بالتعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات، هو افتقار مقدمي الخدمة للمرونة أو عدم كفايتها. يجمع العديد من الطلاب من طالبي اللجوء/اللاجئين بين تدريبهم والالتزامات المهنية و/أو الشخصية الأخرى التي قد يصعب في كثير من الأحيان تحقيق التوازن فيما بينها. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على مقدمي الخدمة أن يفهموا أن الطلاب اللاجئين قد يتعرضون لاعتقالات عشوائية من السلطات الأردنية، ما يحول دون حضورهم الجلسات التدريبية.

2. **كانت مدة ثلاثة أشهر لعقد برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات الحد الأدنى المناسب لتزويد الطلاب من طالبي اللجوء/اللاجئين بمهارات ومعارف جديدة.** في حين رأى غالبية المستفيدين أن ثلاثة أشهر هي مدة معقولة وكافية لبرنامج التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات، إلا أن بعضهم اقترح وجوب استمرار مثل هذا النوع من فرص التدريب مدة سنة دراسية واحدة على الأقل.

ج. البيئة

1. **إن بيئة التعلم الآمنة والتمكينية هي نتاج مجموعة من العناصر.** من حيث البيئة التعليمية، لا يكمن نجاح رحلة التعلم في عامل منفرد ولكن في مجموعة منها. على سبيل المثل، يمكن أن يكون المعلمون عنصراً محدداً في عملية تعلم الطالب، لكنه لن ينجح أو سيواجه صعوبة في تحقيق النجاح في حال عدم ملاءمة البنية التحتية والمعدات، إضافة إلى إبداء زملاء الدراسة والموظفون العداء تجاهه وكون المناهج غير محدثة أو ديناميكية، وما إلى ذلك.

2. **يعزز التعليم التماسك الاجتماعي بين اللاجئين من مختلف الجنسيات وبين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.** أفاد بعض الطلاب بأن علاقتهم مع المستفيدين الآخرين من المشروع، من أردنيين وغير أردنيين، قد تجاوزت حدود الفصل الدراسي، إذ أقاموا صداقات ذات معنى بفضل فرصة التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات، ما يُسهم إيجاباً في تعزيز التماسك الاجتماعي بين هذه المجتمعات المهمشة، وفيما بين اللاجئين والأردنيين.

3. **يعد دعم العائلة والأصدقاء أمراً غاية في الأهمية لأداء الطلاب التعليمي.** أفاد جميع المستفيدين بتلقيهم التشجيع/الدعم المستمر من أقاربهم وأصدقائهم طيلة فترة البرنامج التدريبي، حتى مع اضطرارهم لترك وظائفهم لاستثمار وقتهم بالكامل في تعليمهم. وعموماً، يتمتع أولياء أمور الطلاب بمستوى تعليمي أساسي- ثانوي، ما قد يفسر سبب تشجيعهم لأبنائهم وبناتهم على مواصلة تحصيلهم العلمي العالي سعياً إلى حياة أفضل.

4. **تحسنت السمعة الاجتماعية للطلاب اللاجئين ضمن عائلاتهم ومجتمعاتهم جراء الانخراط في برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني/ المهارات هذا.** في حين ينظر الأردنيون إلى التعليم والتدريب المهني والتقني باعتباره مساراً تعليمياً أقل جاذبية بسبب التصور الاجتماعي السيىء تجاهه، فقد حرص طالبو اللجوء/اللاجئون على الالتحاق بالبرامج التدريبية، ولم يشعروا بوصمة عار تجاه المساق المهني والتقني.

5. **العوامل الجيوسياسية لها تأثير على رحلة التعلم لطالبي اللجوء/اللاجئين اليمنيين والسودانيين والصوماليين ولكنها لا تُحددها.** إن الحروب الأهلية المستمرة في السودان (منذ نيسان/أبريل 2023 حتى الوقت الحاضر) واليمن (منذ أيلول/سبتمبر 2014 حتى الوقت الحاضر) والصومال (منذ عام 1991 حتى الوقت الحاضر)، والعدوان غير الشرعي الذي تشنه إسرائيل على غزة (منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى الوقت الحاضر)، وغيرها من النزاعات والأزمات الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قد أثرت مباشرة على حياة الطلاب اليمنيين والسودانيين والصوماليين الشخصية. ومع ذلك، فقد ذكروا بأنهم قد حاولوا أو تمكنوا من التركيز على برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني /المهارات الخاص بهم. وعليه، يمكن استنتاج أن المستفيدين قد استخدموا التعليم آلية للتأقلم.

د. الحلول الدائمة

1. **إعادة التوطين هي الحل الدائم الأكثر تفضيلاً بين اللاجئين، وهم يعتقدون أن فرص التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات يمكنها أن تُسرّع هذه العملية.** أشار جميع الطلاب دون استثناء إلى رغبتهم في إعادة توطينهم في بلد ثالث (الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، الدول الأوروبية) في أقرب وقت ممكن، فهم يعتبرون أن الانخراط في التدريب المهني والتقني سيعزز من احتمالات إعادة توطينهم، ويعتقدون كذلك بإمكانية نقل هذه الفرص التعليمية إلى بلد إعادة التوطين الجديد ما يزيد من فرص حصولهم على عمل هناك.

2. **الاعتماد على الذات كحل دائم بالنسبة للاجئين ليس ممكناً دون سياسات شاملة لسوق العمل.** على الرغم من أن وضعهم كلاجئين لم يُشكل مشكلة في الالتحاق ببرنامج التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات، إلا أن الطلاب اللاجئين أقروا بأن وضعهم القانوني يؤثر سلباً على فرصهم في العثور على عمل في الأردن بسبب سياسات العمل الحالية، ولاسيما القطاعات المهنية المحدودة المتاحة لغير الأردنيين، والعوائق المالية والإدارية التي تحول دون الحصول على تصريح للعمل في القطاع الرسمي، ومعضلة الاضطرار إلى الاختيار بين التسجيل لدى المفوضية أو العمل بصورة قانونية.

القسم الخامس: طريق المضي قُدماً

5-1 رسائل دعوة ومناصرة أساسية

- إن وجود نظام قوي وعالي الجودة للتعليم والتدريب المهني والتقني يمكن للاجئين والأردنيين الاستفادة منه على حد سواء أمر بالغ الأهمية لتعزيز المهارات اللازمة لسوق العمل، وزيادة كفاءة القوى العاملة وإنتاجيتها والمساهمة في التنمية الاقتصادية والبشرية في الأردن.
- حتى لو كانت فرص كسب العيش محدودة لغير الأردنيين، فيجب أن يكون التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات متاحاً للجميع في الأردن. وتُعد المهارات والتعليم أدوات غاية في الأهمية للاجئين من أجل:
  - الوصول إلى فرص إعادة التوطين في بلدان أخرى و/أو الحصول عليها.
  - أن يكونوا مقيمين منتجين في الأردن (حيث يمكنهم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المدعومة عبر الإنترنت) أو في بلدهم الأم عندما يصبح الوضع آمناً لعودتهم.
- لكي يتسنى الوصول إلى فرص التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات، وخاصة للاجئين، فيجب:
  - **أن تكون ميسورة التكلفة من الناحية المالية** في كل من المؤسسات العامة والخاصة (تأسيس نظام من المنح لأولئك الذين لا يستطيعون تحمل التكاليف؛ وإنشاء نظام شفاف لرسوم القطاع الخاص لتعزيز شفافية أنظمة التعليم ومساءلتها وتجنب إرهاق الجهات المانحة).
  - **أن تكون متاحة من الناحية القانونية:** إذ ينبغي التنازل عن متطلبات التوثيق أو قبول الوثائق الموجودة.
  - **أن توفر فرصاً وبرامج مرنة يتم الإعلان عنها جيداً** من خلال المنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات للاجئين.
- تتطلب فرص التعليم والمهارات للاجئين والمجتمعات المضيفة القدرة على التكيف مع الخلفيات الشخصية المختلفة:
  - يحتاج بعض اللاجئين والأردنيين الأكثر ضعفاً وتأثراً إلى دعم نفسي اجتماعي متكامل حتى يتمكنوا من استكمال الفرص التعليمية بنجاح.
  - يجب أن يؤخذ مستوى الإعاقات المرتفع بين اللاجئين في الاعتبار.
- تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً في تقديم الخدمات للمجتمعات المضيفة واللاجئين، ولاسيما للاجئين المهمشين كالسودانيين، واليمنيين والصوماليين.
- تُعدّ جهود التعاون والتآزر بين الجهات المعنية بما في ذلك القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، ومقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات أساسية لتحقيق فرص أكثر إدماجاً وشمولاً في الأردن.

5-2 التوصيات

1. توصيات للجهات المانحة

- توصيات عامة للتعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات:

- ينبغي أن يظل تعزيز نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن أولوية. وإن المجالات التي يبرز فيها النجاح هي فرص التدريب في مكان العمل وتعزيز ذكاء المهارات: أي تمويل الدراسات التتبعية لفهم عمليات الانتقال من مرحلة المدرسة إلى العمل والتعليم الجيد وفقاً للقطاعات المختلفة.
- دعم عمل منظمات المجتمع المدني والحكومة الأردنية لتعزيز التصورات العامة حول التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات (الدعم الفني والمالي).
- التوصل إلى استراتيجية تنسيق مشتركة بين الجهات المانحة بشأن قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن وتنفيذها، وتحديد (أو إنشاء) آلية تنسيق فريدة ومركزية لهذا الغرض.

- التوصيات الخاصة باللاجئين:

- يجب أن يكون بُعد الحماية جزءاً من تصميم أي برنامج تعليمي وتنفيذه.
- إشراك السلطات الأردنية في محادثات تتعلق بتعزيز الوصول إلى فرص كسب العيش لجميع اللاجئين. وينبغي توسيع الإنجازات المتعلقة بالإدماج الاقتصادي للاجئين السوريين لتشمل اللاجئين جميعاً.
- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص عند تزويدها بالتمويل على ممارسة الشفافية فيما يتعلق برسوم التعليم والتدريب المهني والتقني: ينبغي ألا تخضع رسوم التعليم للمضاربة أو أن تتفاوت حسب الطرف المتعاقد.

2. توصيات لمنظمات المجتمع المدني

- توصيات عامة للتعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات:

- تعزيز التصورات العامة حول تعليم المهارات والتعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات لدى الجماهير العامة من خلال حملات الاتصال والتواصل.
- الترويج للمساق المهني والتقني بين النساء (خاصة في القطاعات المهنية التي يُهيمن عليها الذكور) والأشخاص من ذوي الإعاقة.

- التوصيات الخاصة باللاجئين:

- تحسين نُظم الإحالة بين منظمات المجتمع المدني ومقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني (من القطاعين العام والخاص).
- تنظيم حملات إعلامية دورية بشأن فرص التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات للاجئين والمواطنين المهتمين.
- التعاون مع مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات في توفير برامج تكميلية للمهارات الشخصية للاجئين من مختلف الخلفيات والتي يمكنها المساعدة في تعزيز نجاح الطلاب المسجلين.
- مراعاة موقع/مكان مقدمي خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات الذي سيحضر فيه الطلاب تدريبهم. يُفضّل أن يكون موقع مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني/الخدمات الذين يقدمون خدماتهم للطلاب على مقربة من مجتمعاتهم. في الحالات التي لا يكون فيها ذلك ممكناً، فمن الضروري توفير بدلات مواصلات كافية وفي الوقت المناسب أو إنشاء نظام نقل خاص، مثل خدمة الحافلات ذات نقاط التحميل/التنزيل المتعددة. على الرغم من التكلفة المحتملة العالية، فإن نظام النقل الخاص لا يؤدي وظيفته الأساسية المتمثلة في نقل الطلاب من مؤسسات التدريب وإليها وحسب، بل يخفف كذلك من خطر التحرش الجنسي بالطالبات، ما يشجعهن على المشاركة في برامج التعليم المهنية والتقنية.
- توفير فرص للتعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة.

3. توصيات للقطاع الخاص

- توصيات عامة للتعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات:

- تحسين فرص التدريب في مكان العمل لطلاب التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات.
- دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بمعلومات محدثة فيما يتعلق باحتياجات السوق من حيث المهارات.

- التوصيات الخاصة باللاجئين:

- الانخراط في محادثات وطنية فيما يتعلق بفرص كسب العيش في الأردن لغير الأردنيين.

4. توصيات للحكومة الأردنية

- توصيات عامة للتعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات:

- تعزيز العملية/الحوار بين الجهات المعنية المتعددة لتقديم توصيات بشأن توفير التعليم والتدريب المهني والتقني (بما في ذلك مراجعة المناهج الدراسية مع التركيز على المهارات الشخصية)، لجعل التعليم والتدريب المهني والتقني أكثر توجهاً لسوق العمل.

- مراجعة استراتيجية تمويل مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني العامة، باستثمار المزيد من الأموال في تدريب المعلمين، وإعادة تأهيل/تحديث المرافق العامة وشراء معدات جديدة. يمكن للدراسات التتبعية أن تدعم التركيز على النتائج.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين الخاص والعام التي يمكنها تعزيز النتائج، ويمكن لأنشطة مثل الدراسات التتبعية أن تدعم التركيز على النتائج.
- تعزيز التصورات العامة حول التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات لدى الجماهير العامة من خلال حملات الاتصال والتواصل.
- التنفيذ السريع لهيكل الحوكمة الحالي لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، بما في ذلك تفعيل عمل هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، وتحسين التنسيق بين جميع الجهات المعنية بالتعليم والتدريب المهني والتقني، وخاصة وزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، ومؤسسة التدريب المهني، وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية.
- إعادة النظر في هيكل النظام التعليمي الحالي لتحسين مسارات التحويل، والسماح بالتحويل من المسار المهني/التقني إلى الأكاديمي وبالعكس.

- التوصيات الخاصة باللاجئين:

- توفير المرونة للاجئين فيما يتعلق بـ أ)متطلبات التوثيق، وب) الحدود العمرية.
- النظر في نظام المنح لغير الأردنيين ليتمكنوا من الوصول إلى الفرص التعليمية العامة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات.

5. توصيات لمقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني وتعليم المهارات

- توصيات عامة للتعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات:

- المزيد من الاستثمار في التوجيه والإرشاد المهني للطلاب. دمج الموارد التربوية التي ترتكز على الطالب في المناهج الدراسية لإثراء التطوير المهني للمعلمين. ويسعى هذا الدمج إلى تزويد التربويين بمنهجيات مبتكرة تُعطي الأولوية لمشاركة الطلاب وتعلمهم النشط، وبالتالي إثراء التجربة التعليمية للطلاب.
- تحسين الشفافية فيما يتعلق برسوم التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال تحديد أسعار موحدة والإفصاح عنها علناً.
- إدراج خبرة عمل مدفوعة الأجر ضمن منهج التعليم والتدريب المهني والتقني/تعليم المهارات أثناء البرنامج أو في نهايته، سواء لدى مقدم التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات نفسه (الإلحاق بالعمل) أو خارجياً (المؤسسات الخاصة والعامة). إن من شأن ضمان خبرة عمل مدفوعة الأجر، مثل التدريب العملي الداخلي أو منح التدريب، في نهاية برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني/المهارات تسريع انتقال الطلاب إلى سوق العمل، ما يُتيح لهم تطبيق معارفهم النظرية التي تعلموها على أرض الواقع واكتساب المهارات الشخصية وتوطيدها كمهارات القيادة، والتفاوض والتواصل.

- التوصيات الخاصة باللاجئين:

- دعم بيئة تعليمية آمنة وتمكينية للاجئين من خلال عدم التسامح مطلقاً مع التصرفات التمييزية أو العنصرية، وإدماجهم مع الطلاب الأردنيين، ومراعاة احتياجاتهم ومعيقاتهم التعليمية (كاللغة على سبيل المثال).
- توفير المزيد من المرونة للاجئين في مجالين رئيسيين:
  - **اختيار المجال المهني: يحب على مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات تسهيل إمكانية قيام الطلاب** بتغيير مجالهم المهني المختار في حال عجزهم عن متابعة التدريب، سواء أكان ذلك لأسباب صحية أو غيرها. ويجب أن يتم هذا التعديل دون فرض رسوم إضافية وأن يتوافق مع اهتمامات الطلاب وقدراتهم.
  - **الجدول الزمني والحضور:** نظراً للتحديات التي يواجهها الطلاب اللاجئون الذين غالباً ما يضطرون إلى التوفيق بين تدريبهم ومسؤولياتهم المهنية والأسرية، فينبغي على مقدمي التعلم والتدريب المهني والتقني والمهارات أن يُظهروا مرونة في استيعاب الظروف الخاصة بهؤلاء الطلاب. ولذلك، ينبغي على مقدمي التعليم والتدريب المهني والتقني مراعاة هذه العوامل عند فرض متطلبات الحضور الإلزامي وتصميم الجدول الزمني التعليمي بصورة تضمن معقوليتها وإمكانية تكييفها وفقاً لاحتياجات الطلاب من طالبي اللجوء/اللاجئين.

المراجع

- مركز عدالة للمعلومات القانونية، "نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين رقم 3 لسنة 2022"، في الجريدة الرسمية رقم 5765، 1 شباط/فبراير 2022.

- سولين المجالي، ملجأ محفوف بالمخاطر: طالبو اللجوء اليمنيون في الأردن. شباط/فبراير 2022،
https://sanaacenter.org/publications/main-publications/16557

- تعليم أمالا. "ما هي أمالا؟" غير مؤرخ، https://www.amalaeducation.org/what-is-amala

- منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض). «خدمات التوثيق للاجئين السوريين في الأردن: الممارسات الجيدة والتحديات»، 2020،
https://ardd-jo.org/publication/documentation-for-syrian-refugees-in-jordan-good-practices-and-challenges-working-paper/

- منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض). "مواجهة تحديات البطالة بين الشباب الأردني: حقائق ودروس مستفادة وتوصيات». 2023،
https://ardd-jo.org/publication/youth-unemployment-in-jordan-failed-strategies-and-deferred-promises/

- المجلس الثقافي البريطاني. إدماج اللاجئين في التعليم والتدريب المهني والتقني: أداة للتقييم الذاتي.» 2019،
https://www.britishcouncil.org/sites/default/files/refugees_tvet_self-assessment_toolkit_0.pdf

- الفريق العامل المعني بالتمكين الاقتصادي – الأردن. "بوابة البيانات التشغيلية." تشرين الأول/أكتوبر 2023، https://data.unhcr.org/en/search?type%5B0%5D=document&working_group=49&sector_json=%7B%220%22:%20%220%22%7D&sector=0

- عبد الله النسور. «التعليم من أجل الازدهار: تحقيق النتائج. الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025». 2016.
https://en.heac.org.jo/wp-content/uploads/2021/01/National-HRD-Strategy.pdf'

- مؤسسة التدريب الأوروبية. «المهارات المحلية في الأردن.» 2021،
https://www.etf.europa.eu/en/news-and-events/news/local-skills-jordan

- مؤسسة التدريب الأوروبية. «الإطار الوطني للمؤهلات-الأردن.» 2021، ص. 5.

- مؤسسة التدريب الأوروبية. " ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني في الأردن.» نيسان/أبريل 2020،
https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2021-01/quality_assurance_in_vet_jordan.pdf

- مؤسسة التدريب الأوروبية. «ذكاء المهارات.» غير مؤرخ، https://www.etf.europa.eu/en/what-we-do/skills-intelligence

- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. "نظرة على مشاركة المرأة في القوى العاملة من منظور الجائحة." 2022،
https://mol.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/2022_10_18_study_on_covid_19_impact_ on_women_economic_participation_final.pdf.

- الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. 26. 2018.
https://globalcompactrefugees.org/sites/default/files/2019-12/Globa%20compact%20on%20 refugees%20EN.pdf.

- المملكة الأردنية الهاشمية. "دستور المملكة الأردنية الهاشمية." 1952، المادة 21 (1).

- المجلس الأعلى للسكان. "تمكين قطاع التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني." 2015،
https://www.hpc.org.jo/ sites/default/files/Technical%20education%20training-Policy%20brief_0.pdf

- هيومان رايتس ووتش. "الأردن: ترحيل طالبي اللجوء اليمنيين." هيومان رايتس ووتش، 30 آذار/مارس، 2021.
https://www.hrw.org/news/2021/03/30/jordan-yemeni-asylum-seekers-deported.

- الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. «سوق العمل: حالة التدريب المهني في الأردن.» 2014، https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/jo/Vocational-Training-Study---Final-Draft-presented-in-the-press-conference.pdf.

- روشيل جونستون ودينا بسلان وآنا كفيتينج. «إعمال حقوق طالبي اللجوء واللاجئين في الأردن من دول أخرى غير سوريا مع التركيز على اليمنيين والسودانيين.» نيسان/أبريل 2019، https://rb.gy/r8xyon.

- جينيفير إم. كيد. "مقابلة الاستشارة المهنية (The Career Counseling Interview)." في إعادة التفكير في التعليم والتوجيه: النظرية والسياسة والممارسة، تحرير ايه جيه واتس، وبي لو، وجيه كيلين، وجينيفير إم كيد، وآر. هوثورن، 189 – 209. لندن: روتليدج، 1996.

- وزارة العمل – المملكة الأردنية الهاشمية. "فهرس الملاحق" غير مؤرخ، https://www.mol.gov.jo/EBV4.0/RootStorage/AR/EBInfoPage/%D9%85%D9%84%D8%A7% D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9.pdf

- وزارة العمل – المملكة الأردنية الهاشمية. "العمالة من اللاجئين السوريين،" غير مؤرخ. https://mol.gov.jo/EN/Pages/Syrian_Labor.
- مركز الهجرة المختلطة. "الأقليات النازحة الجزء الأول: الهجرة وتوجهات النزوح للاجئين الصوماليين، والسودانيين واليمنيين، والمهاجرين الآخرين في الأردن.» نيسان/أبريل 2017، https://reliefweb.int/report/jordan/displaced-minorities-part-i-migration-and-displacement-trends-somali-sudanese-and?gclid=CjwKCAjw8symBhAqEiwAaTA__LxXzOI2FZSUNo_JcX7XPUY6bXzkbpFBgAN-IC0jcLGty2RCm3Qv-BoC-BgQAvD_BwE
- خدمة المهن الوطنية. "اكتشف مهاراتك ومهنك.» غير مؤرخ، https://nationalcareers.service.gov.uk/discover-your-skills-and-careers/
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة العمل. «الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للأعوام 2011 -2020.» 2011، https://www.ilo.org/static/english/emplab/download/nep/jordan/jordan_national_employment_policy_2011.pdf.
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. «تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل–الأردن، الملحق 1: A/HRC/40/10/ Add.1." 3 تشرين الثاني/نوفمبر، 2019.
- الفريق العامل المعني بنهج اللاجئين الموحد ولجنة المناصرة. "معيقات التعليم في الأردن للاجئين غير السوريين." غير مؤرخ، https://data.unhcr.org/en/documents/download/86982
- مركز الاستدامة للبحث والتطوير (SRD). "الأردنيون وغير الأردنيين يناضلون من أجل الوصول إلى العمل اللائق: تحليل سوق العمل في محافظتي عمان ومعان." الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين، 2022، https://reliefweb.int/report/jordan/jordanians-and-non-jordanians-struggling-decent-work-labour-market-analysis-amman-and-maan-governorate
- هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية. "الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني للأعوام 2023-2027." غير مؤرخ، https://tvsdc.gov.jo/wp-content/uploads/2023/12/National-TVET-Strategy-Final-EN.pdf.
- اليونسكو. "دراسة تتبعية حول مسار التعليم الفندقي والسياحي في التعليم الثانوي في الأردن." 2019، https://jordan.un.org/sites/default/files/2021-09/English%20Tracer%20Study%20of%20 Tourism-and-Hospitality%20 Vocational%20Secondary%20Education%20in%20Jordan.pdf.
- اليونسكو ووزارة التربية والتعليم. "مراجعة نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في الأردن، 2023. التعليم والتدريب المهني والتقني." (غير منشور)
- اليونسكو، مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. "الملامح القُطرية للتعليم والتدريب التقني والمهني: الأردن." 2019، https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373090.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، العمل في الأردن، https://help.unhcr.org/jordan/en/helpful-services-unhcr/working-in-jordan/.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "اللاجئون وطالبو اللجوء المسجلون في الأردن (اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023). كانون الثاني/يناير 2024. https://reliefweb.int/report/jordan/registered-refugees-and-asylum-seekers-jordan-31-december-2023
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. " تقرير إحصائي عن اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في الأردن اعتباراً من 31 أيار/مايو 2023." 2023، https://data.unhcr.org/en/documents/details/101162.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "إطار تقييم الضعف: المسح السكاني للاجئين الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة – الأردن." 2022، https://data.unhcr.org/en/documents/details/93754.
- اليونيسيف. "الأردن يلتزم بتوفير التعليم لكل طفل." 22 آب/أغسطس 2016. https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-commits-provide-education-every-child.
- إدارة التجارة الدولية بوزارة التجارة الأميركية. «الأردن – الدليل التجاري القُطري.» آخر تحديث 2024، https://www.trade.gov/country-commercial-guides/jordan-information-and-communication-technology
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. "التصور الوطني لمهنة التدريس في الأردن." 2022، https://jordankmportal.com/resources/the-national-perception-of-teaching-profession-in-jordan-2022-survey-infographic.
- مؤسسة التدريب المهني. "الخطة الاستراتيجية للأعوام 2020–2022." غير مؤرخ، https://vtc.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/strategic_plan_2020.pdf.
- مؤسسة التدريب المهني. "نبذة عن المؤسسة." غير مؤرخ، https://vtc.gov.jo/En/Pages/About_Us.
- إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. "ضمان تعليم جيد وعادل وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع." 2023 https://sdgs.un.org/goals/goal4.

الملحق 1: مسح الجهات المانحة الممولة لمشاريع التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات لتعزيز سبل كسب العيش للاجئين في الأردن (2015- 2025)

	الجهة المانحة	اسم المشروع	المدة (2015 -2025)
وكالات المعونة الإنمائية الحكومية	الوكالة الفرنسية للتنمية	تغيير: تعزيز وصول الشباب إلى فرص العمل	2018 - 2022
		تنمية: الوصول إلى التدريب المهني والتوظيف والتطوير	2018 - 2023
		أمل: جلب الأمل من خلال فرص العمل للشباب الأردني واللاجئين السوريين	2018 - 2022
	الوكالة الإيطالية للتعاون التنموي	تعزيز الاعتماد على الذات وآفاق الإدماج للمجتمعات المتضررة من النازحين في عمان	2020 -2022
		نحو اقتصاد اكثر شمولاً من خلال خلق فرص عمل فورية وتطوير المشاريع الصغيرة في المجتمعات المستضيفة في الاردن	2020 -2022
	المعونة الاسترالية	الحزمة الإنسانية وتعزيز القدرة على الصمود في الأزمة السورية	2017 - 2019
		العمل اللائق في قطاع زراعة الأزهار في الأردن	2019 -2021
		مدرسة الفرص الثانية: الوصول إلى إعادة الإدماج من خلال فرص التعلم للأطفال المحرومين من الحرية في الأردن	غير متوفر
	البعثة الأوروبية في الأردن/الاتحاد الأوروبي	إيجاد فرص عمل لائقة من خلال تطبيق مناهج التشغيل المكثف في أنشطة الحفاظ على التراث الثقافي	2020 - 2023
		برنامج التعليم السوري الأردني	2015 - 2023
	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية	برنامج سوق العمل الأردني	2017 - 2021
		تنمية المهارات في قطاعي الزراعة والإنشاءات من أجل النمو الاقتصادي في الأردن	2016 - 2017
		دعم الأهداف الاستراتيجية لمؤتمر مانحي سوريا في لندن 2016	2016 - 2017
		دعم الأهداف الاستراتيجية لمؤتمر مانحي سوريا في لندن 2016 (المرحلة الثانية)	2017 - 2018
	بنك التنمية الألماني	التوظيف من خلال البنية التحتية كثيفة العمالة في الأردن	2016 - 2018
		التوظيف من خلال البنية التحتية كثيفة العمالة في الأردن (المراحل الثانية، والثالثة، والرابعة والخامسة)	2018 - 2021
	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية/الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	مراكز أورانج الرقمية: المهارات الرقمية لأجل التوظيف	2020 - 2022
		التدريب المهني وتعزيز المهارات للأردنيين واللاجئين السوريين في قطاع المياه	2016 -2019
		التدريب المهني الموجه نحو التشغيل في مجال المهن الحرفية	2017 - 2024
		الاستثمار في المستقبل	2022 - 2024
		تعزيز التدريب لتحسين كفاءة استخدام قطاع المياه والطاقة (2) في الأردن	2016 - 2019

	الجهة المانحة	اسم المشروع	المدة (2015- 2025)
وكالات المعونة الإنمائية الحكومية	حكومة فنلندا	التمكين الاقتصادي للمرأة	2015 - 2017
	حكومة جمهورية كوريا	التعليم والتدريب التقني والمهني للشباب السوري والأردني في الأردن	2016- 2017
	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	التمكين الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة	2017- 2020
	وزارة الشؤون الخارجية النرويجية	خلق فرص عمل للاجئين السوريين والمجتمعات الأردنية المضيفة من خلال الوظائف الخضراء في الزراعة والحراج (المرحلة الأولى).	2016 - 2018
		خلق فرص عمل للاجئين السوريين والمجتمعات الأردنية المضيفة من خلال الوظائف الخضراء في الزراعة والحراج (المرحلة الثانية).	2017- 2018
	وزارة الشؤون الخارجية الهولندية	تحسين فرص العمل	2016 - 2018
		مهنتي - صندوق التحدي لتوظيف الشباب	غير متوفر
		خلق فرص جاذبة لسبل عيش الشباب في قطاع الزراعة «COOL – YA”	2021- 2024
		مهارتك “Youth JO: Level Up”	2021- 2024
		سوق فن: تحسين الفرص الاقتصادية للحرفيين من الشباب والنساء في الأردن	2019- 2022
		مشروع اليسر التنموي المستدام لتمكين المرأة الريفية والشباب	2018- 2020
		فرص عمل لائقة للأردنيين واللاجئين السوريين في قطاع التصنيع	2017 - 2019
		النهوض بالعمل اللائق في قطاع الزراعة في الأردن: نموذج امتثال	2018- 2019
		الاقتصاد النسائي كأولوية مجتمعية	2018- 2020
	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	نشاط شبابنا قوة في الأردن	2015 - 2022
		الشباب ذوو الإمكانات	2016 - 2020
		نشاط التدريب لغايات التوظيف	2018- 2021
	مكتب وزارة الخارجية الأميركية لشؤون السكان واللاجئين والهجرة	تنظيم الوصول إلى سوق العمل القانوني عبر الاعتراف بالتعلم المسبق ومنح الشهادات للسوريين والأردنيين العاملين في قطاعات البناء والحلويات والألبسة	2017 - 2018
		تنظيم دخول اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن إلى سوق العمل المنظم (المرحلة الثانية)	2018 - 2021
	الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي	دعم استراتيجية التشغيل الوطنية حول الفئات الشابة من اللاجئين السوريين في الأردن	2016 - 2018
	الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	التعليم والتدريب المهني والتقني في مجال الضيافة	2022 - 2023
		الحماية الاجتماعية لتحسين صمود اللاجئين والأردنيين المستضعفين	2023 - 2025

	الجهة المانحة	اسم المشروع	المدة 2015- 2025
وكالات الأمم المتحدة	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	عزم	غير متوفر
		التمكين الاقتصادي للشباب	غير متوفر
	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	تفعيل مسارات الإحالة لسبل العيش من خلال التدريب المرن والمستجيب كبدائل للمساعدة النقدية في محافظتي المفرق وإربد	2018
		تعزيز إدارة حالات العنف القائم على الجنس في عمان وتفعيل مسارات الإحالة لسبل العيش	2018
	برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة	المساعدات الغذائية مقابل بناء الأصول	2017
		المساعدات الغذائية مقابل بناء التدريب	2017
الجهات المانحة الخاصة	مؤسسة ياياسان حسنة	تعزيز التعلم لتحسين فرص الحياة للطلاب في الأردن	2019 -2020
	مؤسسة نوفو نورديسك	شباب قادر على التكيّف مع التغيرات وممكّن اجتماعياً واقتصادياً	2020 - 2022
الشراكات	كلوي، الاتحاد الأوروبي، بنك التنمية الألماني، الحكومة الهولندية	المهارات الرقمية لمستقبل أفضل	2019 – غير متوفر
	الاتحاد الأوروبي، الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية	بناء صمود المجتمعات المضيفة واللاجئين في البلدان المجاورة لسوريا	2016 - 2019
	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية	التجارة لأجل التشغيل	2017 - 2018
	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية	الوفاء بوعد ميثاق الأردن: مقترح متكامل للتجارة والتشغيل	2018 - 2020
	مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الشؤون العالمية الكندية	"أملنا" للمشاركة الاقتصادية للشباب	2018 – غير متوفر
	الاتحاد الأوروبي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي	قدرة 2: تعزيز صمود اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات المضيفة استجابةً للأزمتيْن السورية والعراقية	2019 - 2024

ardd-jo.org ArabRenaissance ar_renaissance